الشاهد النحوي الشعري المجهول القائل

في شرح ابن عقيل في بابي الابتداء ونواسخهو أثره في القاعدة النحوية

م . م : سرى طاهر الجبوري

كلية العلوم الإسلامية

قسم اللغة العربية

المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على خير خلق اللهسيدنا محمد و على آله وصحبه ومن والاه.

أما بعدُ:

فإن كتاب (ابن عقيل) لألفية ابن مالك يعد من الكتب المهمة لطالب علم النحو ، لما يضم في طياته من شرح مستوف للألفية، فضلاً عن الآراء و المذهب النحوية المختلفة، المؤيدة بالشواهد النحوية لتعضيد ما يذهب إليه في شرحه وما يرجحه ويؤيده ، فكان لشواهد الشرح قدر كبير ، فاستعمل الشاهد النحوي بجميع أنواعه في شرحه ، من شاهد قرآني، وهو الأصل فيها، وحديثي، وشعري ، ونثري ، ليغني الشرح ويثريه .

فالشاهد الشعري المجهول القائل في باب الابتداء ونواسخه أمرٌ لايستهان به وكان له اثر في القاعدة النحوية التي يؤتى به شاهداً لها أو عليها ... وهو شائعٌ في كتب النحو بدءاً بكتاب سيبويه الى يومنا هذا.

ولعل هذا كان سبباً في خوضي دراسة الشواهد الشعرية في شرحه ولاسيما الشواهد الشعرية المجهولة القائل، وبيان آثرها في القاعدة النحوية ، فقد احتج بها ٱبن عقيل للتمثيل حيناً والاستئناس بها حيناً آخر وليس لاستخلاص القاعدة ، وهذا ما ستبينه هذه الدراسة.

لم أقصد في عملي هذا استقصاء جميع الشواهد الشعرية المجهولة القائل عند ٱبن عقيل ؛ في باب الابتداء ونواسخه،ليتسنى معرفتها عن كثب ودراستها دراسة وافية في بطون الكتب وأمهاتها ، وجعلته في مبحثين وخاتمة ضمت أهم النتائج ، كان المبحث الاول شواهد المبتدأ والخبر ، أما المبحث الثاني فكان شواهد نواسخ الابتداء: (كان) وأخواتها ، و(ما) وأخواتها المتشبهات بـ (ليس) ، و(كاد) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها ، و(لا) النافية للجنس ، و(ظنَّ) واخواتها، ثم تلت الدراسة خاتمة ضمت أهم ما توصلت إليه من نتائج.

و لا أجزم بأني وقفت على كتب النحو كلها إلا أنني استعنت بأغلبها، والتي وردت فيها تلك الشواهد، ابتداءً من الأقدمين (سيبويه) وانتهاءً بالمحدثين أمثال (عباس حسن) ، لذا أرجوا إن أصبت فمن توفيق الله وكرمه عليَّ، وإنْ أخطأت فمن زلات نفسي ، وعذري فيه أني بذلت فيه جهدي كي يصل الى المستوى المطلوب للبحث الأكاديمي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين.

المبحث الأول
شواهد ((المبتدأ والخبر))

أورد النحاة القدامى عدة تعريفات للمبتدأ والخبر ، فالمبتدأ لديهم هو موضع الاهتمام في الجملة أياً كان موضعه ، ولذا تناوله النحاة في مؤلفاتهم ، كان أولهم إمام النحاة سيبويه في (الكتاب) الذي تناول معنى المبتدأ والخبر بقوله : ((هذا باب المسند والمسند إليه . وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك ، وهذا أخوك))[١]، فالمبتدأ عنده مسند والمبنيّ عليه مسند إليه ، فلا يكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله[٢].

وحدَّه ٱبن السراج بقوله : ((المبتدأ : ما جردته من عوامل الاسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل)) [٣].

أما ٱبن جني فحده بقوله : ((هو كل اسم ابتدائه ، وعر يته من العوامل اللفظية ، وعرضته لها ، وجعلته أولاً لثانٍ ، ويكون الثاني خبراً عن الأول مُنداً إليه وهو مرفو ع الابتداء)) [٤].

وتابعه شارحا كتابه[٥]، بقولهما :إنَّ المبتدأ هو تجريد الاسم وتعريته من العوامل اللفظية ، وجعله أولاً لثانٍ [٦].

وهذا ما ذهب إليه الحريري في تعريفه مضيفاً أن المبتدأ مع خبره يأتلف منهما جملة تحصل الفائدة بهما ويحسن السكوت عليها[٧].

شواهد (المبتدأ والخبر) عند ٱبن عقيل في شرحه على الألفية :

هناك عدة شواهد مجهولة القائل في هذا الباب نوردهاعلى النحو الاتي:

المسألة الأولى في ((المبتدأ الذي لا خبر له)) ، واستشهد لذلك بقول الشاعر :

غَيْرُ لاهٍ عِدَاكَ ؛ فَاطَّرِحِ اللَّهْوَ ، ولاَ تَغْتَرِرْ بعَارِضِ سِلْمِ [٨]

---

[١] الكتاب : ١ / ٢٣ .
[٢] ينظر: المصدر نفسه : ٢ / ٧٨ .
[٣] الأصول في النحو : ١ / ٦٢ .
[٤] اللمع : ٧٩ .
[٥] ابن برهان العكبري – بفتح الباء- وجامع العلوم .
[٦] ينظر : شرح اللمع (ابن برهان) : ١ / ٣٣ ، وشرح اللمع (جامع العلوم) : ١ / ١٨٠ .
[٧] ينظر : شرح ملحة الإعراب : ٧٥ .
[٨] البيت لا يعرف قائله : من البحر الخفيف ، وهو بلا نسبة أيضاً في : تذكرة النحاة : ٣٣٦ ، ينظر : معجم شواهد العربية : ١ /٣٧٧ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية : ٧ / ٤٠٣ .

مستدلاً به على أن المبتدأ (غير لاهٍ عداك) ، فـ(غير) في البيت مبتدأ لا خبر له ، حيث استغنى بفاعل (لاه) عن خبر المبتدأ وهو (غير) ، لأنه محمول على (ما)، لأن المعنى : مالاه عداك ، فعوملت (غير) معاملة (ما) ، فالمبتدأ المضاف الى اسم الفاعل اسم دال على النفي ، والتقدير إذا كان الأمر كذلك فأطرح اللهو[١].

وللوصف – الذي يرفع فاعلاً يغني عن الخبر – شروط ثلاثة ، هي : أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام ، وان يكون مرفوعه اسماً ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً ، وأن يتم الكلام بمرفوعه المذكور[٢].

وقد عضَّدَ كلامه بشاهد آخر للمسألة ،هو قول أبي نؤاس:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زمنٍ ... يَنْقَضِي بِالْهَمِّ والحَزَنِ [٣].

فـ (غير) هنا مبتدا ، و(على زمنٍ) الجار والمجرور في موضع رفع بـ(مأسوف) ، وقد سد مسد الخبر ، كأنه قال :ما مأسوف على زمنٍ .

وقد أورده ابن هشام في (مغني اللبيب) على المسألة نفسها ، من غير أن ينسبه الى أحد، قال : ((جواز غيرُ قائمٍ الزَّيدان) لما كان في معنى (ما قائم الزيدان) ، ولولا ذلك لم يجز ، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر ، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر))[٤]، ودليله قول الشاعر المتقدم .

وتابع الأشموني قول ابن عقيل في المسألة ، إذ قال : ((إن الوصف بعد (ليس) يرتفع على أنه اسمها ، والفاعل يغني عن خبرها ؛ وكذا (ما) الحجازية ، وبعد (غير) يجر بالإضافة ، و (غير) هي المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبر)) [٥]، وأحتج للنفي بـ (غير) بلفظ البيت المتقدم .

أما السيوطي فقد أورده مع بيتأبي نؤاس في قول ابن النحاس للاحتجاج للمسألة ، قال : ((قال ابن النحاس : و من المبتدأت التي لا خبر لها أيضاً : قولهم : (أقلُّرجلٍ يقول ذلك) فأقل مبتدأ لا خبر له ، ، لأنه بمعنى الفعل في قولهم : قل رجل يقول ذاك ، و(يقول ذاك) صفة لرجل وليس بخبر ، بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه ، وكذلك قولهم : (كل رجل

---

[١] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٩٠ ، وشرح الجرجاوي : ٢٨ ، وفتح الجليل : ٢٨ .

[٢] ينظر : المصدر السابق ، ١ /٩٠ – ٩١ .

[٣] البيت لأبي نؤاس ، من البحر المديد ، وليس في ديوانه ، وذكر شعره هنا تمثيلاً لااستشهاداً ، لأن أبا نؤاس وأمثاله لا يحتج بهم لأنهم من الطبقة الأولى من المولدين ، ولذلك قال ابن عقيل في شرحه ومثله قوله) ، ولو أراد الاستشهاد به لقال : و(مثل قوله) .

[٤] مغني اللبيب : ٢ / ٨٨٦ .

[٥] شرح الاشموني : ١ / ١٧٩ – ١٨٠ .

وضيعته) ؛ فإنه لا خبر له على الوجهين، وكذلك قولهم : (حسبك) ، مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين ، لكونه في معنى اكتف))[١]، و (غير) في البيتين (غير لاه ...) و (غير مأسوف ...) مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين ، فهو محمول على (ما) ، وكأنه قيل : ما يؤسف على زمن ، كما في : ما قائم أخوك[٢].

وفي موضع ثانٍ له ذكر المذاهب الثلاثة في المسألة دون الإشارة الى الشاهد المذكور[٣].

وشرح الصبان في (حاشيته) المذاهب الثلاثة فقال : ذهب البصريون الى منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ، فيما ذهب المصنف الى جوازه بقبح ، وذهب الكوفيون والأخفش الى جوا ه بلا قبح[٤].

وفي المسألة ذاتها نجد شاهداً آخر مجهول القائل ، هو :

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ ؛ فلاَ تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[٥].

استشهد به آبن عقيل على مسألة الابتداء بالوصف من غير أن يسبقه نفي أو استفهام ، فقد استغنى بفاعل (خبير) ، وهو (بنو لهب) ، عن الخبر ، حيث سد مسده من غير اعتماد على نفي أو استفهام[٦].

وقد بين آبن مالك في موضع آخر له أن الضرب الثاني من ضربي المبتدأ هو ((مبتدأ مُنَزَّلٌ منزلة فعل في رفع ما بعده واستقلال الفائدة به ، ولا يكون هذا الثاني في الغالب إلا مسبوقاً باستفهام أو نفي ، نحو : (أقائم الزيدان؟) و(ما قائم الزيدان)))[٧].

وقد عقب على قوله (في الغالب) بقوله : ((وإنما قلت (في الغالب) لأنه قد يخلو من استفهام ونفي ، كقول الشاعر[٨] :

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ ؛ فلاَ تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

---

[١] الاشباه والنظائر : ٢ / ٥٦ .
[٢] ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ٥٧ .
[٣] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٣٦١ – ٣٦٢ .
[٤] ينظر : حاشية الصبان : ٣٠٥ – ٣٠٦ .
[٥] البيت بلا نسبة ، وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية للعيني : ٥١٨/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١٥٧/١ . ينظر : معجم شواهد العربية : ٧٣/١ .
[٦] ينظر : شرح ابن عقيل : ٩٢/١ . وشرح الجرجاوي : ٣١ . وفتح الجليل : ٣٠ .
[٧] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ١٥٦ .
[٨] مجهول القائل ويقال أنه رجل من طيء .

فـ(خبير) مبتدأ ، و(بنو لهب) فاعل سد مسد الخبر في تحصيل الفائدة ، واستغنى بما في (خبير) من معنى الفعل عن وجود ما يقويه من استفهام أو نفي ، إلا أن هذا قليل ، والذي لابد من اعتباره في الحكم على الوصف المذكور بالابتداء ، وعلى ما بعده بالفاعلية ، كون الوصف مفرداً ، وما بعده مثنى أو مجموع)) [١].

وقد خالف ٱبن هشام الأخفش والكوفيين والناظم – ٱبن مالك –و ابنه في جواز رفعهم الوصف فاعلاً أو نائب فاعل يكتفى به دون أن يسبقها نفي أو استفهام، إذ بين أن لا حجة لهم في قول الشاعر[٢] :

❁خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً ❁

لأنه لابد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام عليه[٣].

وقد جوز الأشموني الابتداء بالوصف من غير أن يسبق بنفي أو استفهام نحو : (فائزٌ أولُو الرَّشَدْ) وهو قليل جداً ، خلافاً للأخفش والكوفيين ، ولا حجة لهم في ذكرهم البيت الآنف الذكر ، لجواز كون الوصف خبراً مقدماً[٤]. إلا أن شرط ٱبن مالك هذا جاء استحساناً لا وجوباً ، فأجازه دونه بقبح وجعل منه قوله :

❁خَبِيرٌ بَنُوهَا فَلاَ تَكُ مُلْغِياً ❁

لأن (خبير) خبر مقدم ، ولم يطابق ، ولأن هذا الوصف قائم مقام الفعل لشدة شبهه به ، ولذا منع ما يُمنع منه الفعل[٥].

المسألة الثانية في باب المبتدأ والخبر هي مسألة أقسام المبتدأ و لاسيما القسم الأول منه ، وهو الخبر المفرد المشتق ، إذ استشهد ٱبن عقيل على ذلك بقول الشاعر :

قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وقَدْ عَلِمَتْ

بِكُنْهِهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وقَحْطَانُ [٦].

ذكر ٱبن عقيل أنه إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له ((وجب إبراز الضمير : سواءٌ أمن اللبس أم لم يؤمن ؛ فمثال ما أمن فيه اللبس : (زيدٌ هندٌ ضاربُها هُو) . ومثال ما لم

---

[١] شرح عمدة الحافظ : ١٥٦ – ١٥٧ .
[٢] البيت مجهول النسبة في أوضح المسالك .
[٣] ينظر : أوضح المسالك : ١٣٣ – ١٣٧ .
[٤] ينظر : شرح الأشمرني : ١٨١/١ – ١٨٢ . وينظر : حاشية الصبان : ٣٠٦/١ .
[٥] ينظر : همع الهوامع : ٣٦٢/١ – ٣٦٣ .
[٦] البيت لا يعرف قائله ، وهو من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح شواهد شروح الألفية : ١٥٧/١ ، وتخليص الشواهد : ٢٣٠ . وشرح التصريح : ١٦٢/١ . ينظر : معجم شواهد العربية : ٣٩٣/١ . والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية : ١٠٨/٨ .

يؤمن فيه اللبس لولا الضمير :زَيدٌ عمَرٌ وضارِبُهُ هُو) فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين)) [١].

وزاد: ((وأما الكوفيون فقالوا : إن أُمن اللبس جاز الأمران كالمثال الأول ، وهو (زيدٌ هندٌ ضاربُها هو) ؛ فإن شئت أتيت بـ (هوو)إن شئت لم تأت به وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني ؛ فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت : (زيدٌعمرٌ وضَاربُهُ) لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيداً ، وأن يكون عمراً ، فلما أتيت بالضمير فقلت : (زيدٌعمرٌو ضَاربُهُ هو) ، تعين أن يكون (زيدٌ) هو الفاعل))[٢].

وقد اختار ٱبن مالك في ألفيته مذهب البصريين ، لكنه في موضع ثان غير الألفية اختار مذهب الكوفيين ، وقد أورد السماع بمذهبهم ، من ذلك قول الشاعر[٣]:

ِمي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وقَدْ عَلِمَتْ

بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ قَحْطَانُ

فالشاعر جاء في هذا البيت بخبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز الضمير مع أن المشتق ليس وصفاً للمبتدأ نفسه في المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال (قومي ذرا المجد بانوهاهم)وإنما لم يبرز الضمير ارتكاناً على انسياق المعنىالمقصود الى ذهن السامع من غير أن يتسرب الى ذهنك أن (بانوها) هو في المعنى وصف المبتدأ الثاني الذي هو (ذرا المجد) ، لأن ذرا المجد مبنية ، وليست بانية ،وإنما الباني هو القوم.

ثم أجرى المشتق على من هو له فاستتر الضمير ، قال ٱبن مالك بإجماع لعدم الحاجة الى إبرازه ، نحو : (زيدٌ هندٌ ضاربتُهُ) أي : هي ، كما هو مذهب الكوفيين ، أما البصريون فقد تكلفوا فقالوا : يحتمل أن (ذرى) معمول لوصف محذوف عن (قومي) يفسره المذكور ، فعليه فلا شاهد فيه حينئذٍ [٤].

ووافق ٱبن هشام ٱبن عقيل في رأيه إذ قال : ((ويبرز الضمير المتحمل إذا جرى الوصف على غير من هو له ، سواء ألبس نحو (غلام زيدٍ ضاربُهُ هُو) إذا كانت الهاء للغلام ، أم لم يلبس نحو (غلام هند ضاربته هي) ، والكوفي إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس ، تمسكاً بنحو قوله :

❁قَومِي ذُرَى المَجْدِ بَانُوهَا❁)) [٥].

---

[١] شرح ابن عقيل : ٩٨/١ .
[٢] المصدر السابق : ٩٨/١ .
[٣] المصدر السابق : ٩٨/١ ، وهو بلا نسبة فيه .
[٤] ينظر : شرح الجرجاوي : ٣١ – ٣٢ ، وفتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل : ٣١ .
[٥] أوضح المسالك : ١٣٧/١ – ١٣٨ .

وكذا وافقه الأشموني في شرحه[١].

أما السيوطي فقد ذكر رأي ٱبن حيان في كتابه (همع الهوامع) إذ قال : ((قال أبو حيان : وليس كما ادعاه من الإجماع ، ففي (الإفصاح) [٢] : أجاز بعض أهل عصرنا أن نقول : (زيدٌ عمروٌ ضاربُه) فيكون جارياً على من هو له ، وترفع الضمير به ، أو تجعله توكيداً. وإن جرى على غير من هو له وجب إبراز ه سواء خيف اللبس نحو : (زيد عمرو ضاربه هو)، أم أمن نحو : (زيد هند ضاربها هو). هذا مذهب البصريين . وجوز الكوفيون الاستتار في حال الأمن . وتبعهم ٱبن مالك . واستدل بما حكاه الفراء عن العرب ،(كُلُّ ذي عين ناظرة إليك) أي هي ، وبقوله :

قَوْمِي ذُرَى المَجْدِ بَانُوها وقَدْ عَلِمتْ .....

أي : بانوها هم ، وبقراء ٱبن أبي عبلة **إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ** [٣] بجر (غير)، (غيرِ)، أي : أنتم ، وبقراء **فَظَلِلْتُمْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ** [٤] ، أي: هم، وتكلف البصريون تأويل ذلك وأمثاله)) [٥].

وفي موضع آخر من مسألة أقسام الخبر استشهد ٱبن عقيل على مسألة مجيء الخبر ظرفاً بقول الشاعر :

لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ

فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ [٦].

ذكر ٱبن عقيل أن الخبر يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ولكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف ، وقد ذكر اختلافات النحويين فيه ، ورجح المذهب الأصح فيها ، إذ قال: ((وأجاز قوم منهم المصنف – أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً، نحو : (كائن) أو (استقر)، فإن قُدِّرت (كائناً) كان من قبيل الخبر بالمفرد .وإن قُدِّرت (استقر) كان من قبيل الخبر بالجملة . واختلف النحويون في هذا ؛ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسم فاعل ؛ التقدير : (زيد كائن عندك ، أو مستقر عندك ، أو في الدار) وقد نسب هذا لسيبويه . وقيل : (من قبيل الجملة ، وأن كلاً

---

[١] ينظر : شرح الأشموني : ١٨٨/١ .
[٢] (الإفصاح بفوائد الإيضاح) لابن هشام الخضراوي (ت٦٤٦هـ) .
[٣] سورة الأحزاب : آية ٥٣ .
[٤] سورة الشعراء : آية ٤ .
[٥] همع الهوامع : ٣٦٦/١ – ٣٦٧ .
[٦] البيت لا يعرف قائله ، وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٥٤٤/١ . وشرح شواهد المغني : ٨٤٧/٢ . ينظر : معجم شواهد العربية : ٣٩١/١ . والمعجم المفصل : ١٠٣/٨ .

منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، والتقدير : زيد استقر – أو يستقر عندك ، أو في الدار) ونسب هذا الى جمهور البصريين ، والى سيبويه أيضاً. وقيل : يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد، فيكون المقدر مستقراً ونحوه ، وأن يُجعلا من قبيل الجملة ؛ فيكون التقدير : (استقر) ونحوه ، وهذا ظاهر قول المصنف (ناوين معنى كائن أو استقر) .

وذهب أبو الحسن الرماني إلى أن الظرف والمجرور قسم برأسه ، وليس من قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجملة ، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في (الشيرازيات) . والقول خلاف هذا المذهب ، وأنه متعلق بمذوف ، وذلك المذوف واجب الحذف . وقد صرح به مذوفاً ، في قوله :

العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ ، وإنْ يَهُنْ

فأنتَ لدَى حُوزَةِ الهُوَينى لائِنُ[1].

وذهب آخرون إلى أن الظرف والمجرور قسم برأسه ، وليس من قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجملة ، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في (الشيرازيات) . والقول خلاف هذا المذهب ، وأنه متعلق بمذوف ، وذلك المذوف واجب الحذف . وقد صرح به مذوفاً ، في قوله :

العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ ، وإنْ يَهُنْ

فأنتَ لدَى حُوزَةِ الهُوَينى لائِنُ[1].

وذكر آخرون أن هشام أنه لا يترجح تقديره أسماً ولا فعلاً ، بل بحسب المعنى والضرورة ، فإن اقتضى المعنى تقدير الوصف ، لأنه الأصل للنيابة ، واقتضى الدليل الضرورة على ذلك الأصل عمل الوصف الذي ناب عنه[2].

وأورد السيوطي الخلافات ترجيح النحويين في هذه المسألة إذ قال : ((الخلاف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً . فالأكثرون أنه : يتعلق بمحذوف تقديره . وقيل : الاستقرار . وعليه ابن مالك وابن عصفور . وهو قول ابن أبي العافية الى سيبويه . وأنه فيه النصب لا الرفع ، لأنه ليس الأول في المعنى . ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب دون مرفوع . وقيل : لا خلافة . وعليه الكوفيون .وإذا قلت : (زيد أخوك) ، فالأخ هو (زيد) ، أو (زيد خلفك) ، فالخلف ليس يزيد ، فمخالفته له عملت النصب . وردّ أن الخلافة معنى لا يختص إلاّ بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أن يتعلق عاملة ، لأن العامل اللفظي شرطه : أن يكون مشتقاً ، فالمعنوي الأضعف أولى . وعلى الأول : يجوز تقدير الكون باسم الفاعل والفعل ، فالتقدير في : زيد عندك ، أو في الدار : (زيدٌ استقرّ) ، أو (استقر) ، أو (كان)، أو (استقر) . والخلاف في الأولى هنا. فرجح ابن مالك وغيره اسم الفاعل ، لأن الأصل في الخبر الإفراد ، والتصريح به في قوله:

فأنتَ لدَى حُوزَةِ الهُوَينى لائِنُ

---

[1] البيت لا يعرف قائله ، وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٥٤٤/١ . وشرح شواهد المغني : ٨٤٧/٢ . ينظر : معجم شواهد العربية : ٣٩١/١ . والمعجم المفصل : ١٠٣/٨ .

[2] ينظر : مغني اللبيب : ٥٨١/٢ -٥٨٢ ، والبيت بلا نسبة فيه .

..... ورـح لـن الـ ا ـب عـاً للز ـري والفارـي ـقدير الفعل ، لأنـه الأصـل فـي العـ ل، وتعينه في الصلة)) [١].

الـ ألة الـالـة في اب الـ دأ هي ألة الا تداء بالنكرة والمسوغ لمجيئها إذ ا هد آ ن عقيل بقول الشاعر :

ـرَيْـًا وَـ ْمٌ قَـدْ أ ـاءَ ؛ فُ ْـدَا

ُ ـَيّـاكَ أ ْفَـى ـَوْؤُهُ ُـلّ ـَارِق [٢].

ذ ر آ ن عقيل أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وقد يجيء نكرة بشرط حصول الفا دة[٣] ، ذ ر الـاظم – آ ن الـك – ها ة[٤]، قال الـ ودي :

((وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة)) [٥]، في حين زاد عليه لـ ن عقيل ثمانية عشر موضعاً ذكره في شرحه حتى بلغ أربعة وعشرين و عاً[٦].

و ن الـ و ع الـي ذ رها آ ن عقيل ولم يتطرق لها آ ن الـك[٧] هو ـيء الـ ـدأ ـراً راً رط أن ق الـ رة (واو) الـ ال ، ن ذلك قول الـ اعر :

سَـر َيْنَا ونَـنجْ ٌ قَـدْ أَـاءَ ؛ فُ ْـدَا

َيّـاكَ أخْفَـى ضَـو ْؤُهُ كُـلَّ شَـارِقِ [٨].

وشاهده : قوله (و ـمٌ)حيث سو ّغ الا ـداء ـه على الـارغم ـن و ـه ـرة لوقوعه في أول الجملة الحالية – ـ فه ـواو الـ ال – فـان هذا مسوغاً لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيداً لما قبلها ، والتقدير : فـ ذ دأ ُحياك – أي و هك – أخفى ضوؤه ـ ل ـارق ، أو فـ ذ وقت دو فقوله (فـ ذ دا) في محل الرفع على الابتداء ، وخبره قوله (أخفى ضوؤه) [٩].

---

(١) همع الهوامع : ٣٧٥/١ – ٣٧٦ . والبيت هنا مجهول القائل .
(٢) البيت مجهول القائل : وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٥٤٦/١. وتخليص الشواهد : ١٩٣ . وشرح شواهد المغني : ٨٦٣/٢ . ينظر : معجم شواهد العربية : ٢٥١/١ ؛ والمعجم المفصل : ٢١٨/٥ .
(٣) تطرقنا الى هذا الموضوع في بحثنا الموسوم بـ ((مسوغات الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم)) .
(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٠٢/١ .
(٥) شرح المكودي : ٤٨ .
(٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٠٣/١ – ١٠٦ .
(٧) ذكره في موضع آخر من مؤلفاته ، ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٤٦ .
(٨) البيت مجهول القائل : وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٥٤٦/١. وتخليص الشواهد : ١٩٣ . وشرح شواهد المغني : ٨٦٣/٢ . ينظر : معجم شواهد العربية : ٢٥١/١ ؛ والمعجم المفصل : ٢١٨/٥ .
(٩) ينظر : شرح الجرجاوي : ٣٣ . وفتح الجليل : ٣٣ .

وذلك وافق آ ن ه ام[١] في استشهاده للمسألة ، وقد تابعه بعد ذلك الذين تلوه تلوه من النحاة ومنهم : الأ ـ وي[٢] ، والسيوطي[٣]، وال ـ ان[٤]، وأبو سعيد الدمشقي ال افعي[٥].

أ ا ال و ع ال اي ن ال أله فقد ا ـهد ه ن عقيل على مجيء المبتدأ نكرة والمسوغ لمجيئها هنا هو وقوعها بعد (لولا) إذ قال :

لَوْلا ٱصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي خَفَةٍ

لَمَّا ٱسْتَقَلَّتْ طَايَاهُنَّ للظَّعَنِ [٦].

وهو أيضاً من المواضع التي ذكرها ن عقيل[٧]، ولم يتطرق لها ن لك[٨]. وشاهده ه ا هو قوله لولا ا ط ارٌ) حيث وقع الابتداء بالنكرة والمسوغ وقوعها بعد (لولا) وال ر ذوف وهو و وٌحاصل ، وإنما كان ذلك مسوغاً لح ول الفائدة ، لأن (لولا) ة ي تعليق امتناع الجواب على وجود الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة[٩].

ذكره آ ن ه ام في (أو ح ال ك) [١٠]، والأ وي في (ر ه) [١١]، والسيوطي[١٢]، وال ان[١٣].

أ ا ال ألة الرابعة الي ا ـهد ها ن عقيل في باب المبتدأ والخبر هي تقديم الخبر وتأخير ه ، إذا استشهد بقول الشاعر :

مَا إِلي لأَمُوتَ وَمَنْ رَيْبُ ٱلْمَنُونِ

يَلُمُّ العَلاَءَ ويَرْمُ الأُثُوَالا[١٤]

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٦١٣/٢ .
(٢) ينظر : شرح الأشموني : ١٩٤/١ .
(٣) ينظر : همع الهوامع : ٣٨٣/١ ، والأشباه والنظائر : ٥٨/٢ .
(٤) ينظر : حاشية الصبان : ٣٢٨/١ .
(٥) ينظر : الفصول المفيدة في الواو المزيدة : ١٦٥/١ .
(٦) البيت لم ينسب الى قائل معين ، وهو من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٣٥٢/١٠، وشرح التصريح : ١٧٠/١ . ينظر : معجم شواهد العربية : ٤٠١/١ ، والمعجم المفصل : ٢٢٤/٨ .
(٧) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٠٥/١ .
(٨) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٤٦ .
(٩) ينظر : شرح الجرجاوي : ٣٥ . وفتح الجليل : ٣٥ .
(١٠) ينظر : أوضح المسالك : ١ / ١٤٤ .
(١١) ينظر : شرح الأشمرني : ١ / ١٩٧ .
(١٢) ينظر : همع الهوامع : ١ / ٣٨٣ ، والأشباه والنظائر : ٢ / ٦٦ .
(١٣) ينظر : حاشية الصبان : ١ / ٣٢٩ .
(١٤) لم يعزوه الى قائل معين ، وهو من البحر الكامل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ١٧٤ ، وشرح التصريح : ١ / ١٧٤ ، ولسان العرب : ١ / ٥١٠ (شهرب) ، وينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ١٧٤ ، والمعجم المفصل : ٦ / ٧٦ .

على وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ ، وذكر لذلك خمسة مواضع ، كان هذا الموضع الذي اشتهد له النحاة عقيل واحداً منها وهو : أن يكون خبراً لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء[١]. الابتداء[١].

والشاهد فيه : قوله (لعالي لأنت) حيث قدم الخبر على المبتدأ المقرون بـ(لام) الابتداء وجوباً ، وسبب الوجوب تأخيره ، لأن (لام) الابتداء لها موقع الصدارة في الكلام ، وتقديم الخبر عليها يخرجها عما تستحقه ، وهو أحد تخريجات هذا البيت[٢].

وذهب بعض النحاة إلى أن دخول (اللام) على المبتدأ المؤخر في خبر غير (أن) إنما هي ضرورة من ضرورات الشعر ، ولا يقاس عليها ، من ذلك قول الشاعر[٣]:

لَعَالِي لأَنْتَ ومَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنَلِ العَلاَءَ ويَكْرُمِ الأَخْوَالاَ

وبين أن دخول (اللام) هنا تحتمل أمرين ((أحدهما : أن يكون أراد : لعالي لأنت ، فأخر اللام الى الضرورة . والآخر : أن يكون أراد : لأنت عالي ، فقدم الخبر على المبتدأ وان كانت فيه اللام ضرورة)) [٤].

وتأويل ثالث يرى أن (اللام) داخلة على المبتدأ المحذوف ، أي : العالي لهو أنت فـ(عالي) مبتدأ أول ، والضمير (هو) المبتدأ الثاني ، و(أنت) خبر المبتدأ الثاني ، فحذف الضمير ، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها[٥]. هذا هو التأويل الثالث الذي ذكره الأشموني فضلاً عن ذكره التأويلين السابقين الذكر[٦].

وعقب الصبان على تأويل الأشموني الثالث (لهو أنت) بقوله : ((قوله أي (لهو أنت) ضعف بأن الحذف ينافي التأكيد باللام لاستدعائه الطول)) [٧].

---

[١] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١١ .
[٢] ينظر : شرح الجرجاوي : ٣٩ ، وفتح الجليل : ٣٩ .
[٣] ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢ / ٥٥ – ٥٦ ، والبيت لا يعرف قائله .
[٤] سر صناعة الإعراب : ٢ / ٥٦ ، وينظر : خزانة الأدب : ١٠ / ٣٢٣ .
[٥] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٢٠١ – ٢٠٢ .
[٦] ينظر : المصدر السابق : ١ / ٢٠١ .
[٧] حاشية الصبان : ١ / ٣٣٦ .

المبحث الثاني
شواهد نواسخ الابتداء

النواسخ : ع ا خ ، وهو في اللغة ـن ال ـخ عـى (الإزالة) ، ونسخت الآية بالأخرى ، ومن المجاز قيل : (ـَتِ ال سُ الظل) و(ال يبُ ال ابَ) و(ا ت القرون)[١].

وفي الاصطلاح : ما يرفع حكم المبتدأ والخبر ، أو هي : أدوات ـد ل على ال لة الأسمية ، فتزيل حكم المبتدأ والخبر وتغيره ، فمنها نواسخ فعلية ونواسخ حرفية ، فالفعلية مثل : (ان) وأ واها ، و(اد) وأ واها ، و(ظن)وأ واها ، و(أعلم وأرى) وأخوتهما ، والحرفية مثل : إن) وأ واها ، وال هات ـ(ليس) (ا) وأ وها ، و(لا) النافية للجنس[٢].

قال السيوطي : (هذا ـث الأدوات الـي ـد ل على ال ـدأ وال ـر ، ف ـخ ـم الا داء ، وهي أربعة أ واع : ان وأ وها ، و اد وأ واها وإنَّ وأ وها ، وظن وا وها ، و ا ألـ ق ذلك)[٣].

أولاً : (كان) وأخوتها :

وهي لة عـر فعلاً : ـان ، و ـار ، وأ ـى ، وأ ـ ح ، وظل ، وات، وأ ـ ى ، وليس ، ومازال ، وما أنفك ، وما فتئ ، و ا ح ، و ادام[٤].

و ذهب هور ال اة أ ها أفعال اق ة[٥]، لأ ها لا في الا ـم ال رفوع عدها ، ـا في ه الأفعال ال ا ة ، فـ(ان) واخواتها أفعال ناقصة من حيث عدم الاكتفاء بالمرفوع وحده ، إذ لابد من ذكر المنصوب ليتم الكلام ، فمنصوبها عمدة وليس فضلة لأنه في أصل الكلام خبر للمبتدأ ، وإنما نصب تشبيهاً له بالفضلة ، وناقصة من حيث دلالتها على الحدث[٦].

وهذه الأفعال الناقصة تدخل على المبتدأ فترفعه تشبيهاً له بالفاعل ويسمى حينئذ (أ ها) ، و ب ال ر تشبيهاً بالمفعول به ويسمى (رها) .

قال ـن هـام : (هذا ـاب الأفعال الدا لة على ال ـدأ وال ـر ، ف رفع ال ـدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى أ ها ، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ، ويسمى خبرها)[٧].

---

[١] ينظر : أساس البلاغة : ٦٢٩ – ٦٣٠ .
[٢] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ /١٢٢ .
[٣] همع الهوامع : ١ / ٤٠٨ .
[٤] ينظر : كتاب شرح اللمع (جامع العلوم) : ١ / ٢٣٣ ، والمغني في النحو : ٣ / ١٣ .
[٥] ينظر : المغني في النحو : ٣ / ٧ .
[٦] ينظر : المغني في النحو : ٣ / ٩ ، وشرح اللمع (لجامع العلوم) : ١ / ٢٣٤ .
[٧] أوضح المسالك : ١ / ١٦٣ ، وينظر : شرح قطر الندى : ١٤٩ .

ـاء في الهـع قوله : (فأـا (ـان) فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ ، ويسمى آـ ها . وربما يسمى فاعلاً مجازاً لشبهه به . وقع ذلك في عـارة الـرد . وعبر سيبويه باسم الفاعل . ومذهب الكوفيين : أنها لم تعمل فيه شيئاً ، وأنه باقٍ على رفعه ، واـ دل الأول ا ـال الـ ـ ا ر ها ، وهي لا ـل إلا العاـل . وينصب الخبر باتفاق الفريقين ، ويسمى رها . وربما يسمى مفعولاً مجازاً لـ هه ـه . عـ رـ ذلك الـ ـرد . وعبر سيبويه باسم الـ فعول)[1].

شواهد (كان) وأخواتها :

المسألة الأولى التي استشهد فيها لـ ن عقيل في شرحه على الألفية في باب (ـان) وأ وها ا ت ألة روط ع ل (ان) وأخواتها ، فثمانية منها لا شرط لها فتعمل مطلقاً ، وهي (ـان) وهي أم الـاب ، وأ ـ ح ، وأ ـ ى ، وأ سى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، وواحد ـرطه أن يتقدم عليه (ـا) المصدرية الظرفية وهو (دام) ، وأربعة يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو (الـهي والدعاء) ، وهي : (زال) ا ـي (يزال) ، وأـفك ، وـرح ، وفتى ، والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين[2].

والأفعال الأربعة الآـفة الذ ر هي الـي ذ رها أ ن عقيل في هذه المسألة واست هد لها ، وذكر أن شرطها في العمل هو أن يسبقها نفي لفظاً أو تقديراً أو شبه نفي – هي أو دعاء – وأورد للـفي قوله عالى﴿قَالُواْ تَاللّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[3]، و ال ه الـفي - الـهي – قول الـ اعر[4]:

حَـاحِ ـرٌ ولا يَزَلْ دَارِيَ الـوَ تِ ؛ وَيْـيَاْهُ ـلالٌ ٌـينُ[5].

فالشاهد فيه قوله : (ولا يزلْ) حيث تقدم على (زل) ه الـفي وهو الـهي، إذ أجرى فيه ـارع (زال) ـرى (ـان) في العـل في رفع الـدأ و ـب الـ ـر إذ ـرط ع لها أ واها الأربعة أن لا فارق الـفي أو هه[6].

---

[1] همع الهوامع : ١ / ٤٠٨ – ٤٠٩ .

[2] ينظـر : أوضـح المسـالك : ١ / ١٦٣ ، وشـرح قطـر النـدى : ١٥٠ – ١٥٢ ، وشـرح ابـن عقيـل : ١ / ١٢٢ – ١٢٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٤١٠ ، والنحو الوافي : ١ / ٤٤٣ وما بعدها .

[3] سورة يوسف : آية ٨٥ .

[4] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٢ – ١٢٣ .

[5] البيت غير معزو الى قائل معين ، وهو من البحر الخفيف ، والبيت بلا نسبة في التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ١٨٥ ، وتخليص الشواهد : ٢٣٠ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ١٤ ، ينظر : معجم شواهد العربية :١ / ٣٩٥ ، والمعجم المفصل : ٨ / ١٣٢ .

[6] ينظر : شرح الجرجاوي : ٤٥ ، وفتح الجليل : ٤٥ .

واعـ د أ ن مالك البيت المتقدم للإشارة بـه الـى عمل هذه الأفعال بشرط أن يتقدمها نفي أو هه[١].

وـار على هدي لـ ن مالك في الاستشهاد بالبيت السابق لـ ن هـام في الـاب فـه للاستدلال بـه على مسألة شروط عمل هذه الأفعال ومن هذه الشروط أن تلي نفياً أو شبهه[٢]، ا عه والأ وي في ر ه[٣]، والسيوطي[٤].

أما المسألة الثانية الـي اق ها أ ن عقيل في شرحه هي مسألة أق ام (ان) وأ وا ها ـن حيث التصرف وعدمه ، إذ ذكر أن هذه الأفعال على قسمين : قسم يتصرف تصرفاً كاملاً فيأتي ه الـ ا ـي والـ ارع والأ ر والـ در وا م الفاعل، وهو ما عدا ليس ودام ، والثاني : قـم لا يتصرف بل يظل جامداً على صورته الماضية ، وهي ليس ، دام[٥].

إذ ا ـهد لـ ن عقيل على مجيء هذه الأفعال متصرفة تصرف (ا ـم الفاعل) ـقول الـ اعر :

وَ ـَا ُلـ َنْ يُدِي الـَ ـَا ـَةَ ـَا ً

أ ـَـاكَ ، إذا ـَـمْ ُـفِـهِ ـَـكَ ُ ـِـ دً[٦].

فشاهده هو (ا ـً أ ـاك) ـفإن (ا ـً) ا ـم فاعل ـ ن (ـان) الناقصة وأجراه مجراها في عمله الرفع والنصب ، فعمل عمل فعله ، حيث نصب (أ اك) ، وأسمه مستتر فيه[٧].

وا هد أ ن هشام بهذا البيت على مجيء ا م الفاعل ن در ان الـاق ة[٨].

وـابعه في ذلك الأشموني في استشهاده بهذا البيت وذكره في كونه تصرف تصرفاً تاماً ل وه وقع ا م فاعل ل ان الـاق ة[٩].

---

(١) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ١٩٩ .
(٢) ينظر : أوضح المسالك : ١ / ١٦٥ ، وشرح قطر الندى : ١٥٠ .
(٣) ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٢٢١ .
(٤) ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤١٠ .
(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٥ .
(٦) البيت مجهول القائل ، وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ١٧ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ١٨٧ ، وتخليص الشواهد : ٢٣٤ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ١٧ ، ينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ٩٤ ، والمعجم المفصل : ٢ / ١٧٨ .
(٧) ينظر : شرح الجرجاوي : ٤٦ ، وفتح الجليل : ٤٦ .
(٨) ينظر : أوضح المسالك : ١ / ١٦٨ .
(٩) ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٢٢٨ .

وذكره السيوطي في (الهمع) في استشهاده للمسألة المطروحة إذ قال : (ولتصاريف هذه الأفعال من العمل والمروط بالاسم ما لبعضها ، وذا سار الأفعال)[1]. ودعم قوله هذا بالبيت الآنف الذكر .

وفي المسألة فيها شهد لمن عقيل على مجيء هذه الأفعال متصرفة، بقول الشاعر[2]:

بِذُلٍ وَحُمْلٍ شَادَ فِي قَوْلِهِ الْعُلَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ[3].

والشاهد فيه قوله (وكونك إياه) حيث دل على أن (كان) الناقصة لها مصدر يعمل عملها وهو الصحيح ، والتقدير : وكونك فعله[4].

ذكره أبو حيان[5]، والأشموني[6]، والسيوطي[7]، والصبان[8].

أما المسألة الثالثة في هذا الباب ، التي ذكرها ابن عقيل في شرحه على الألفية ، فلا تتناقش جواز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين أسمائها ، إذ ذكر أنه يجوز توسط أخبار هذه الأفعال بين الفعل والاسم ، إن لم يجب تقديمها على الاسم، ولا تأخيرها عنه ، وحينئذ يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور ، ولاسيما خبر (دام) ، لفظاً لا نحو المذكور سابقه ، إذ قال : ((وذكر ابن معطٍ أن خبر (دامَ) لا يتقدم على اسمها ، فلا تقول : (لا أكلمُكَ ما دامَ قائماً زيدٌ) ، والصواب جوازه))[9]. والشاهد لقوله قول الشاعر :

لاطِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لِذِكْرِ أَرْمَلَةِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ[10].

وشاهده هنا قوله (مَا دامَتْ مُنَغَّصَةً لِذِكْرِهِ) ((حيث قدم خبر دامَ على اسمها وهو ظرف زمان لفظاً لا نحو معطي والبيت حجة عليه وله أن يقول إنّ اسم دامت ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره هي يعود على اللذة ومنغصة خبرها ولذا ذهب فاعل المنغصة فهو نحو

---

[1] همع الهوامع : ١ / ٤٢١ .
[2] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٥ .
[3] البيت لا يعرف قائله ، وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ١٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ١٨٧ ، وتخليص الشواهد : ٢٣٣ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ١٥ ، ينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ١٥٨ ، والمعجم المفصل : ٣ / ٣٦٥ .
[4] ينظر : شرح الجرجاوي : ٤٦ ، وفتح الجليل : ٤٦ .
[5] ينظر : أوضح المسالك : ١ / ١٦٧ .
[6] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٢٢٨ .
[7] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤١٩ .
[8] ينظر : حاشية الصبان : ١ / ٣٦٥ .
[9] شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٩ .
[10] البيت مجهول القائل ، وهو من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٢٠/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ١٧٨ . وتخليص الشواهد : ٤١٤ . والمقاصد النحوية : ٣٦٠/٢ . ينظر : معجم شواهد العربية : ٣٦٨/١ . والمعجم المفصل : ٧ / ١٧٠ .

باب التنازع دام ومنغصة قوله لذاته وأعمل الثاني وأضمر الأول كما رأيت لا من باب تقديم الخبر على الاسم لأنه يلزم على ذلك الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول وهو بادكار بأجنبي وهو لذاته إذا علمت ذلك فلا شاهد في البيت حنيئذ لأن الدليل إذا طرقه الاحتمال سقط ه الا دلال فالأولى الا هاد على ذلك قول الشاعر :

ـا دامَ ـاِفظـرلي ـنْ وِفْتُ ـِهِ هـوَ للـذي ـْتُ عَـْـهُ رَاغِـًا أُـدَّا

فقدم ر دامَ وهو افظ على اً ها وهو نْ)) [1].

و لا ن مالك رأي في هذه المسألة ، إذ بين أن هذه الأفعال متساوية في جواز توسيط أخبارها بينها وبين أسمائها حتى (ليس ودام)وإن كان لها من الضعف بعدم التعرف ما ليس لغيرها ، وا هد ـ(دام) بالبيت المتقدم الذكر ، وذكر أن لا حجة لا ن عط في منع توسيط خبر (دامَ) ، ولا متبوع من المتقدمين والمتأخرين[2].

وا عه في ر آيه اً ن فلاح إذ جوز تقديم أ ارها على ا ـ ا ها عد ال ـاة قاطـة وذاك لافاً ليحيى بن معط ، فإنه لا يجوز أن يقدم خبر (ا دام) على اً ها وجاز ذلك في غيرها ، وعليه فقد بين رأيه في هذه المسألة دون الاستشهاد بالبيت المتقدم إلا أنه استشهد لذلك ببيت مجهول القائل أيضاً[3].

ووافقهم اً ن هشام في جواز توسط أخبارهن ، كما يجوز أن يتقدم المفعول على الفاعل في اب الفاعل ، لافاً لا ن رستوية الذي منع تقديم خبر (ليس)و لا ن معط في ألفيته تقديم خبر (دامَ) ، وهما مردودان ، واستشهد لذلك بالبيت السابق الذكر[4].

وقد وافق لـ ن عقيل المتقدمين ـ ن ال ـاة ، ـا وافقه ـ ن لـى عده من النحاة مثل الأ ـ وي[5] للذي ذـ ر لمسألة وآراءها مستشهداً لذلك بالشاهد الشعري السابق، والسيوطي[6] الذي جوز توسيط أخبارها بين الفعل والاسم على مذهب البصريين ، واستشهد لذلك بالبيت ف ه، في حين منعه الكوفيون مطلقاً ، وعللوه بقولهم :إن الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدم على ما يعود عليه ، كما عه لـ ن عطٍ في (دام) لـ ن ـه أ طات لكونه مخالفاً للبيت ، وللقياس ا ر أ وا ها ، وللإ اع .

---

[1] شرح الجرجاوي : ٤٨ . ينظر : فتح الجليل : ٤٧ – ٤٨ .
[2] ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٢٠٣ – ٢٠٥ .
[3] ينظر : المغني في النحو : ٧٠ – ٧١ .
[4] ينظر : أوضح المسالك : ١ / ١٧٠ ، وشرح قطر الندى : ١٥٢ – ١٥٤ .
[5] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٢٣٠ .
[6] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤٢٨ – ٤٢٩ .

والمسألة الرابعة في باب (كان) التي اشتهر لها ابن عقيل في شرحه كانت مسألة (زيادتها) ، إذ قال ابن عقيل ما نصه ((وقد ذكر ابن عصفور : أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين ، كالمبتدأ وخبره نحو : زيدٌ كانَ قائمٌ ، والفعل ومرفوعه ، نحو : لمْ يوجدْ كانَ زيدٌ ، والصلة والموصول ، نحو : جاءَ الذي كانَ أخوهُ ، والصفة والموصوف ؛ نحو : مررتُ برجلٍ كانَ قائمٍ))[1].

ثم بين شذوذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره[2]، واستشهد بقول الشاعر :

بِرَابِيَةٍ كَأَنَّ بَيَاضَ لَبَّاهَا عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[3].

على مجيء (كان) زائدة بين الجار والمجرور ، أي :على المسومة العراب، لأن حرف الجر لا يدخل على الفعل ، ودليل زيادتها أنَّ حذفها لا يخل بالمعنى[4].

قال ابن عقيل :((وقد زُيد (كان) مؤكدة للكلام فلا تحتاج إلى مرفوع ، نحو : مررت برجل كان قائم ، أي :مررت برجلٍ قائمٍ ، فكان زائدة لا اسم لها ولا خبر ، ونحو : زيدٌ كان قائم ، قال الشاعر :

بِرَابِيَةٍ كَأَنَّ بَيَاضَ لَبَّاهَا عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

أي : على المسومة العراب ، وألغى (كان)[5])).

وفي موضع آخر له عقب أن جني على البيت الذي أنشده[6]، قوله : ((إنما أجاز الفصل بين حرف الجر وما جره بـ (كان) نحو أنها زائدة مؤكدة فكأنها (كان) المؤكدة))[7].

وذكره الهروي[8]، وابن هشام[1]، برواية (سراة) في زيادة (كان) ، فـ (كان) هنا زائدة للتوكيد لا تعمل شيئاً ، فلا اسم لها ولا خبر ، معللين ذلك بان حرف الجر لا يدخل على الفعل .

---

[1] شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٣ – ١٣٤ .
[2] ينظر : المصدر السابق : ١ / ١٣٤ .
[3] البيت مجهول النسبة ، وهو من البحر الوافي ، وهو بلا نسبة أيضاً في : شرح شواهد شروح الألفية : ٤١/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ١٩٢ ، والمصون لأبي احمد العسكري : ١٧٤ ، وتخليص الشواهد : ٢٥٢ ، والمقاصد النحوية : ٤١/٢ ، ينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ٦٣ ، والمعجم المفصل : ١ / ٣٦٥ .
[4] ينظر : شرح الجرجاوي : ٥٢ ، وفتح الجليل : ٥٢ .
[5] اللمع في العربية : ٣٨ .
[6] أنشد ابن جني الرواية الثانية للبيت فذكر (جياد) بلاً من (سراة) التي ذكرها في الموضع الأول ، فقال :
جِيادُ بَنِي أبي بَكْرٍ تَسَامى عَلى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ.
وهذه الرواية لا تغير في الحكم النحوي للشاهد شيئاً ، وهو بلا نسبة في الموضعين ، لكنه نسبه في الفسر الى القتال الكلابي ، وليس في ديوانه ، ينظر : الفسر : ١ / ١٩١ .
[7] سر صناعة الإعراب : ١ / ٢٩٨ .
[8] ينظر : الأزهية : ١٩٧ .

وأ ار الز ري الى أن (ان) على أربعة أوجه ، ومن هذه الاو ه أن أ ي (زا دة) في قولهم :إن ن أفو لهم انَ زيداً ، واستشهد لذلك بالبيت المتقدم برواية (جياد) [٢].

وفي موضع آخر له ذكر الشاهد بالرواية السابقة له – جياد – فضلاً عن ذكره وجهي الزيادة تلك إذ قال : ((فأ ا قول الـاعر - ـراة ـي أي ـر ـا ى – فالشاهد فيه : زيادة (ان) ، والـراد : على ا ـو ة العراب ، وقال قوم :إنّ (ـان)إذا زيدت كانت على وجهين : (أ ـده ا) أن لغى عن العـل ـع قاء عاها ، (والآ ـر) أن لغى عن العـل والعـى عاً ، وإنما تدخل لضرب من التأكيد فالأول ـو قولهم : (إ ـانَ أ ـنَ زيداً) ، المراد أن ذلك فيما ـى ـع إلغا ها عن العـل، والعـى : ما أحسن زيداً أمس ، وهي في ذاك زلة ظـت إذا ألغيت بَطَلُ عملها لا غير و قوله : زيدٌ ظـتُ طاقٌ ... ، وأ ا الـاي : فـو قوله – على ـان ا ـو ة العـراب ، وـه قوله عالكَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً) [٣] ، والـراد : (كيف نكلم من في المهد بياً) [٤].

وا هد ه ا ع العلوم[٥]، وأ ن الأ اري[٦] في ون (ان) زائدة غير عاملة، خروجها قوطها .

و لـ ن فلاح في (ا غى)رأي مغاير لما سبق ذكره في شواذ مجيء كان زائدة بين الجار والمجرور ، فهويرى أنه تقع هذه الزيادة بين الجار والمجرور ، واستشهد بالبيت المتقدم على ذلك مع تغيير له في روايته للبيت ، إذ قال : ((ومواقع زيادتها بين المبتدأ والخبر ، وبين الفعل والفاعل وبين الصفة والموصوف، وبين الجار والمجرور ، وبين المعطوف والعطوف عليه ... وقال :

كَـرَاةُ كَـي لِـي كَـرِ كَـاكَوْا كَلَى كَـانَ الُـو ةِ الْعِـرابِ [٧].

والذي أراه أنَّ لـ ن فلاح قد توهم في هذه الزيادة لأه ـا ذ رـا فإن ـرف الـر لا يدخل على الفعل .

---

[١] هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي إسحاق بن برهان - بفتح البلء والمنع من اطرف – العكبري (ت٤٥٦هـ) ، ينظر : شرح اللمع : ١ / ٥١ .

[٢] ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : ١ / ٣٥١ .

[٣] سورة مريم : آية ٢٩ .

[٤] شرح المفصل : ٧ / ٩٨ . ينظر : خزانة الأدب : ٩ / ٢٠٩ .

[٥] ينظر : شرح اللمع : ١ / ٥١ ، واكتفى بذكر عجز البيت فقط وهوموضع الشاهد .

[٦] ينظر : أسرار العربية : ١٣٣ ، وذكر الشاهد برواية (سراة) .

[٧] المغني في النحو : ٣/٣٣-٣٤ .

أما ابن هشام فذكر شرطين لزيادتها ، أحدهما : أن يكون لفظ الماضي ، والآخر : كونها بين شيئين ملازمين ليسا جاراً ومجروراً ، واستشهد لقوله بالبيت السابق[١].

وأكد الأشموني زيادة (ما) بين الجار والمجرور بقوله : ((نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور)) [٢] ، داعماً قوله بالبيت السابق برواية (كراة) .

أما السيوطي ؛ فقد وافق من قدمه من الشراح في أن (ما) زائدة شاذة بين الجار والمجرور ، واستشهد لقوله بالبيت المذكور برواية (كُراة) بضم السين ، ذاكراً قول ابن حيان ، وهذا نصه : ((وشذ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله :

كَرَاةٍ فِي لِيَرْمٍ رَمَاهُ عَلَى سَانَ الرُّوَاةِ الْعِرَابِ

قال أبو حيان : ولا يحفظ في غير هذا البيت)) [٣].

وذكر البغدادي الذاهب الثلاثة التي لم يذكرها أحد غيره في هذه المسألة وهي: الأول: ذهب ابن السراج واختاره ابن يعيش وهو مجيء كان زائدة دخولها كخروجها ، والثاني : ذهب السيرافي الذي بين معنى (دخولها وخروجها)في كل معنى وإننا نعني بذلك أنها ليس لها عمل، ولا هي لوقوع شيء من ذكر ، ولا لها دلالة على الزمن الماضي وفاعلها مصدرها ، والثالث : قول ابن يعيش في ذهاب قوم الى أن (ما) زيدت على وجهين : أحدهما : الغاؤها عن العمل مع بقاء عملها، والآخر : لغاؤها عملاً ومعنىً [٤]؛ وإنما تدخل لضرب من توكيد[٥].
توكيد[٥].

واستشهد لهذه المسألة بالبيت المتقدم ، إذ قال فيه : ((وهذا البيت مع شهرته وتداوله ، لم أقف على قائله ، والله أعلم)) [٦].

ثانياً : (ما) وأخواتها / المشبهات بـ ((ليس))

ذكرنا آنفاً أن الواسخ وعان : نواسخ فعليه متمثلة بـ (كان) وأخواتها ، و(كاد) وأخواتها – أفعال المقاربة - ، و(ظن)وأخواتها ، و (أعلم وأرى) وأخواتها، ونواسخ حرفية متمثلة بـ (إن) وأخواتها ، و (لا) النافية للجنس ، و(ما) وأخواتها المشبهات بـ (ليس) [٧]، والأخير هو

---

[١] ينظر : أوضح المسالك : ١ / ١٨٠ – ١٨١ . وشرح قطر الندى : ١٦١ ، واكتفى بإيراد الشروط دون الاستشهاد بالبيت أعلاه .
[٢] شرح الأشموني : ١ / ٢٤٤ ، وينظر : حاشية الصبان : ١ / ٣٨٠ .
[٣] همع الهوامع : ١ / ٤٣٨ .
[٤] قد تقدم ذكر هذا الرأي ، ينظر : شرح المفصل : ٧ / ٩٨ .
[٥] ينظر : خزانة الأدب : ٩ / ٢٠٩ .
[٦] المصدر السابق : ٩ / ٢١٠ .
[٧] ينظر : مقدمة المبحث الثاني من هذا البحث .

الذي نحن بصدد الحديث عنه، فـ (ما) وأخواتها – ل : ما، ولا ، ولات ، وإنْ ، فهي – روف أربعة تفيد النفي وتعمل عمل (ليس) في رفع المبتدأ فيسمى آ – ها ، ونصب الخبر فيسمى خبرها ، ولذا سُميت بالمشبهة بـ (ليس) لأنها تشبهها في النفي والعمل .

١ – شواهد (ما) النافية :

الشاهد الأولى التي استشهد لها ابن عقيل في شرحه على الألفية كانت مسألة : إعمال (ما) عمل (ليس) ، مستدلاً لذلك بقول الشاعر[١] :

أَتَوْهَا يَقُولُونَ أَنْتَ إِلَهُنَا فَقُلْنَا الْعَنُوا بَعْضَ الْإِلَهِ وَمَا هُمُ وَأَلْقَوْا إِلَيْنَا بِالْمَقَادَةِ[٢].

فذكر أنها لا تعمل شيئاً – مثل – في لغة بني تميم ، نحو : ما زيد قائم ، فـ (زيد) مرفوع بالابتداء ، و (قائمٌ) خبره ، ولا تعمل (ما) في شيء منها ، لأن (ما) حرف لا يختص بدليل دخوله على الاسم والفعل ، وما لا يختص فحقه ألاّ يعمل، وهي عاملة عمل (ليس) في لغة الحجازيين لشبهها بها في المعنى عند الإطلاق وفي رفع الاسم وبالنصب الخبر ، نحو : ما زيد قائماً ، ومنه قوله تعالى :(مَا هَـذَا بَشَراً) [٣] ، وقوله تعالى: (إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ) [٤] ، ولها شرطان في اللغة الحجازية ، ذكرهما ابن عقيل – وهما أربعة[٥].

وشاهده في قول الشاعر هو (وما هم أولادها) حيث رفع الاسم محلاً ، ونصب خبرها لفظاً على لغة أهل الحجاز وهي قليلة جداً، ولغتهم نزل القرآن ، فهي عاملة عندهم في الجزءين ، وهو مذهب البصريين ، وهي مهملة غير عاملة في لغة بني تميم[٦].

وذكر ابن هشام في شرحه أن (ما) حرف نفي يدخل على المبتدأ والخبر كما تدخل عليه (هل) فتغير المعنى دون اللفظ وهذا في لغة بني تميم ووافقهم في ذلك الحجازيون إذا انتفض النفي ، فإن لم يتقدم الخبر ولم ينتقض النفي فالحجازيون خالفوا بني تميم في هذه المسألة ،

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٠ .

(٢) البيت مجهول القائل ، وهو من البحر الكامل ، وهو بلا نسبة في الحيوان : ٣ / ٨٩ و ٦ / ٥٠٦ . والعقد الفريد : ٣ / ٥٢٦ . ومعجم البلدان : ١٦ / ١٢٤ . والمقاصد النحوية : ٢ / ١٣٧ . ينظر : معجم شواهد العربية : ٢ / ٤٦٥ . والمعجم المفصل : ٢ / ١٧٣ .

(٣) سورة يوسف : آية ٣١ .

(٤) سورة المجادلة : آية ٢ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٠ .

(٦) ينظر : شرح الجرجاوي : ٥٦ – ٥٧ ، وقد ذكره برواية : ابناؤها متكنفو أباهم – حنقو الصدور وما همو أولادها ، في حين ذكر في فتح الجليل : ٥٦ – ٥٧ برواية : ابناؤها متكنفون أباهمو حنقو الصدور وما هموا أولادها .

وأعملوها عمل (ليس) ـ وقوله تعالى : (مَا هَـذَا بَشَـراً) فـ (مـا) رفعت (هذا) و ـ ت (بشراً)[١].

أما السيوطي ، فقد استشهد على إعمال (مـا) الحجازية ، وقد نقل ما نصه:((قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في (ذيله) :لم يقع (مـا) في القرآن إلا على لغة الحجاز ـ ما ـ لا ـ رفعاً واستدل بقوله:أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَن ضَلاَلَتِهِمْ)[٢] على قراءة ـ زة فإنها على لغة تميم ، وزعم الأصمعي أن (مـا)لم يقع في الشعر إلا على لغة تميم ، قال بعض النحويين فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر ما خلا ثلاثة أبيات))[٣] ، كان البيت المستشهد به واحداً منها .

في حين نجده في موضع يعرض المسألة ويناقشها دون الاستدلال عليها ـ اهد ـ عري سواء كان معلوماً أو مجهول القائل ، كما وجدناه في الموضع الأول[٤].

٢ – شواهد (لا) النافية :

المسألة الأولى التي استشهد لها بأن عقيل كانت مسألة : إعمال (لا) عمل (ليس) ، إذ استشهد بقول الشاعر :

تَعَزَّ فَلاَ شَيء على الأرض باقيا وَلاوزرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[٥].

على أن (لا) تهمل عند التميميين ، وتعمل عند الحجازيين عمل (ليس) لـ ن ـ روط لا ة ، أ دها :أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، ومنه قول الشاعر الذي استشهد به[٦].

والشاهد فيه قوله لا شيء باقياً ، ولا وزرٌ باقياً) حيث أن(لا) في الموضعين عاملة عمل (ليس) ، وجاء معمولاها نكرتين على لغة أهل الحجاز دون تميم[٧]. وـ قه للى ذلك لـ ن الك فذ ر أن الـ اة أ روا (لا) رى (ليس) ولاسيما في النكران ، ومنه قول الشاعر :

تَعَزَّ فَلاَ شَيء على الأَرضِ باقيا لاَ وزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[٨].

---

(١) ينظر : شرح اللمع (ابن برهان) : ص٥٩ – ٦٠ .
(٢) سورة النمل : آية ٨١ .
(٣) الاشباه والنظائر : ٧٠/٢ – ٧١ .
(٤) ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤٤٧ .
(٥) غير معزو الى قائل معين ، وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ١٠٢ . والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ١٩٩ . وجواهر الأدب : ٢٣٨ . وتخليص الشواهد : ٢٩٤ . والمقاصد النحوية : ٢ / ١٠٢ . ينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ٤٢٦ . والمعجم المفصل : ٨ / ٣٤٢ .
(٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٤ – ١٤٥ .
(٧) ينظر : شرح الجرجاوي : ٥٨ – ٥٩ .
(٨) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٢١٥ – ٢١٦ .

وقد وافق الـ رادي[1] ، وابـن هـ ـام[2] ، والأزهري[3]، والأ ـ وي[4]، والسيوطي[5] الـ ـاة النحاة المتقدمين في رأيهم مستشهدين لذلك بالبيت المتقدم الذكر على إعـ ال (لا) النافية عمل (ليس) في رفع الا ـم و ـب الـ ـر ، و ـه هذا الإعـ ال الـ ـرد والأ ـفش ، و ـى ابـن ولاد عن الز اج أ ها أُجريت مجرى (ليس) في رفع الا م ا ة ، ول ها لا ع ل في الخبر شيئاً، وال اع الـ قدم – البيت – يرد عليهم[6].

وذكر الصبان في شرحه للبيت أنَّ (الشاهد في الشطرين ، وقيل : لا ـاهد في الـ طر الأول لاحتمال أن باقياً حال من الضمير في على الأرض وعلى الأرض خبر فيكون محتملاً للرفع والنصب ، وفيه لو أ ـ ا أن على الأرض خبر لكان نصب الخبر في الشطر الثاني قرينة على نصبه في الأول ، وإلاّ كان تلفيقاً بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الأمر ، أنه في الأول بقرينة الثاني)[7].

٣ – شواهد (إن) النافية :

الـ ـألة الـ ي ـاقـ ها ابـن عقيل في شرحه كانت أيضاً في مسألة الإعـ ال ، فا ـهد على إعـ ال (إنْ) عـ ل (ليس) بشاهدين كلاهما مجهول القائل ، فجاء في شرحه ما نصه : ((وأ ـا (إن) النافية ، فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً . ومذهب الكوفيين – لا الفراء – أ ها ع ل ع ل (ليس)، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد ، وأ و ـ ر ابـن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ؛ واختاره المصنف ، وزعم أن في كلام سيبويه – ر ـه الله عالى – إ ـارة الى ذلك ، وقد ورد الـ ـاع ـه ، قال الـ ـاعر :

إنْ هُـوَ ـ ـوليأ علـى أَ ـدٍ ... إلا علـى أ ـ ـعَفِ الـ ـ ـا ينِ[8].

وقال آ : المرءُ ميْتاً بِانْقضاءِ حَيَاتِه ... ولكنْ بأنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا[9].

---

(1) ينظر : الجنى الداني : ٢٩٢ .

(2) ذكره ابن هشام في : أوضح المسالك : ١ / ٢٠٣ – ٢٠٤ (مرة) ، ومغني اللبيب : ١ / ٣١٥ و ٣١٦ (مرتين)، وشرح قطر الندى : ١٦٧ – ١٦٨ (مرتين) ، وشرح شذور الذهب : ٢٥١ و٢٥٦ (مرتين) .

(3) ينظر : موصل الطلاب الى قواعد الإعراب : ١١٢ .

(4) ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٢٦٤ .

(5) ينظر : همع الهوامع : ٤٥٦/١ .

(6) ينظر : الجني الداني : ٢٩٣ .

(7) حاشية الصبان : ١ / ٣٩٧ – ٣٩٨ .

(8) البيت غير منسوب الى قائل معين ، وهو من البحر المنسوح ، وهو بلا نسبة أيضاً في : جواهر الأدب : ٢٠٦ . وتخليص الشواهد : ٣٠٦ . والمقاصد النحوية : ٢ / ١١٣ . ينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ٤١٢ . والمعجم المفصل : ٨ / ٢٦٨ . ينظر : (الملاعين) : ٨ / ٢٦٢ .

(9) مجهول القائل ، وهو البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ١٤٥ . وتخليص الشواهد : ٣٠٧ . والمقاصد النحوية : ١٤٥/٢ . ينظر : : معجم شواهد العربية : ١ / ٢٦٥ . والمعجم المفصل : ٦ / ٩٤ .

وذ ر آ ن ـي – في ال ـب – أن سعيد بن جبير – τ – قرأ ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [١]. ـب العـاد ، ولايشترط في آ ـ ها و رها أن يكونا نكرتينَ ، لَ ع لَ في ال رة وال عرفة ، فقول :إنْ ر لٌ قا ،وإنْ زيدٌ قا آ)) [٢].

فشاهده في البيت الأول هو قوله (إنْ هو مستولياً) حيث (إنْ) نافية بمعنى (ليس) وع لت ع لها، ف (هو) آ ها، (ومستوليا) خبرها ، وهذا مذهب الكوفيين عدا الفراء ، و ـ ذهب طائفة من البصريين واختيار المصنف – لـ ن لك – وما زعمه من أنه في كلام سيبويه وهو الصحيح ، ومنعه جمهور البصريين والفراء وكان تخريجهم لهذا البيت بأن (إنْ) ففة ـ ن الثقيلة ناصبة للجزأين معاً ، وفيه شاهد آخر : وهو أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يضر ولا يقدح في العمل[٣].

وشاهده في البيت الثاني هو قوله (إن الـ رءُ ميتاً) ، وهو مثل الأول حيث عملت (إن) النافية عمل (ليس) ف (الـ رءُ) آ ـ ها و (ميتاً) خبرها ، وهو مذهب الكوفيين إلا الفراء ومذهب جماعة من البصريين[٤].

وذ ـ ر الهروي أن لـ (إن) ـ ة مواضع ، ومن هذه المواضع أن تكون نفياً بمعنى (ا)، و :إنْ زيدٌ قا مٌ ، تريد : ما زيدٌ قا مٌ ، وأورد رأي سيبويه في المسألة فقال : ولا يرى سيبويه فيها ((إلا رفع الـ ـر ، لأ ها ـ رف في د ـ ل على ا ـ داء و ـ ر ، ـ ا ـ د ل لف الا فهام فلا تغيره ، وكذلك مذهب بني تميم في (ا)، وكان القياس في (ا) ألاّ تعمل شيئاً، فلما خالف بعض العرب القياس أعملوها، فليس لنا أن نتعدى ذلك ؛ لأن القياس لا يوجبه. وغير سيبويه يجير النصب على التشبيه بليس، ـ ا فعل ذلك في ـ ا، لأ ه لأفضل بين (ـ ا) وبينها في المعنى، فيقول : إنْ زيدٌ قا آ) ا قول : (ما زيدٌ قائماً) وأ د:

إنْ هُوَ مُسْتولياً على أَحَدٍ ... إلا على زِ ِهِ الملاعينِ

ف ـ ب (مستوليا) ، وهو ـ ر (إن) . وهذا ـ ذهب ال ـ اي [ر ـ ه الله] وال ـ رد . وقول الفراء هو مثل قول سيبويه)) [٥].

قال آ ن الك : إن ال اة أ روها ري (ليس) وخصوصاً بالمعارف ، وروى البيت برواية أ ري وهي :

إنْ هُوَ مُسْتولياً على أحَدِ ... إلاّ على حِزْ بِهِ المجانينِ

---

[١] سورة الأعراف : آية ١٩٤ .
[٢] شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٦ – ١٤٧ .
[٣] ينظر : شرح الجرجاوي : ٦١ . وشرح الجليل : ٦١ .
[٤] ينظر : المصدر السابق ، وشرح الجليل : ٦٢ .
[٥] الأزهية في علم الحروف : ٣٣ .

وذكر أنه يروى (على أضعف المجانين) ، وقول الآخر :

إنْ الـرءُ ميتـاً بانقضـاءِ يَلِـهِ ولـن يـأن يُغْـى عَليـه قَيُـذَلا[1].

وجاء في شرح الرضي أن الـرد أجاز إعـمال (إن) عمل (ليس) مستشهداً لذلك بالبيت المتقدم ، إلا أنه ليس بمشهور[2].

وأشار الـرادي في شـه للى أن (إن) النافية ضربان : عاملة وغير عاملة وبين الـلاف في العاملة إذ قال : ((وفي هذه خلاف منعه أكثر البصريين، وأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين ولـن الـراج والفارسي ، وأبو الفتح . واختلف النقل عن سيبويه والمبرد . والصحيح وازإعمالها ، لوه ظاً ورًا ، فن الشر قولهم :

إنْ ذاكَ افعكَ لا اركَ ، وإن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية . وقال إعرابي:إنا قاً . يريد :إنْ أا قاً . وعلى ذلك رج آن جني قراءة سعيد بن جبير (إن الذين تدعون من دون الله عاداً أالم) . ون الظم قول الشاعر :

إنْ هُـوَ مُسْـتولياً علـى أحَـدِ إلاّ علـى أضـعفِ المجـانينِ

أد الشاي . وقول الآخر :

إن الـرءٌ يَتـاً بانقضـاءِ حياتِـهِ ولـنْ بـأن يُغَـى عَليـهِ يَخـذَلا

وقد تبين ، بهذا بطلان قول من خص ذلك بالضرورة ، وقال لم يأتِ ـه إلا (إن هو مستولياً) .وحكى بعض النحويين أنّ إعمالها لغة أهل العالية))[3].

وتابعه في ذلك ابن هشام[4]، والأزهري[5]، والأشموني[6] ، والسيوطي[7]، والبغدادي[8] ، والبغدادي[8] ، وأشار الصبان في حاشيته الى أن قوله (إلا على أضعف المجانين) أن الناقض انتقاض النفي بعد الخبر لا يبطل عمل (إنْ)[9].

ن هذا ري أن اهدا هول الفاضل قد ورد عزه بروايات مختلفة منها:

*على أضعفِ المجانين *[10]

---

[1] ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٢١٦ – ٢١٧ .

[2] شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٩٥ – ١٩٦ . وينظر : خزانة الأدب : ٤ / ١٦٦ .

[3] الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٠٩ – ٢١٠ .

[4] ينظر : أوضح المسالك : ١ / ٢٠٨ مكتفياً بإيراد صدر البيت ، وشرح شذور الذهب : ٣٦٠ برواية (ضلعف (أضعف المجانين) .

[5] ينظر : موصل الطلاب الى قواعد الإعراب : ١١٧ . أورده برواية (أضعف المجانين) .

[6] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٢٦٨ . ورد برواية (أضعف المجانين) .

[7] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤٥٣ . اكتفى بإيراد صدر البيت .

[8] ينظر : خزانة الأدب : ٤ / ١٦٦ . بروايات مختلفة ، وسيأتي الكلام عليها لاحقاً .

[9] ينظر : حاشية الصبان : ١ / ٤٠١ . بالرواية المتقدمة .

[10] ينظر : خزانة الأدب : ٤ / ١٦٦ .

ويروى * على زيهِ الملاعين *[١]

:

ويروى * على زيهِ المناحيس *[٢]

:

ويروى * على زيهِ المجانين *[٣]

:

فالروايات المختلفة للشاهد استعملها النحاة للاستشهاد على إعمال (إن) النافية عمل (ليس) رفعها الأول وبالباقي، على الرغم من الآراء التي قيلت في ذلك، إلا أن هناك رواية أخرى للبيت لا تصلح أن تكون شاهداً على إعمال (إن)، لأنها تهمل إنْ) ولا عملها، في قوله:

إنْ هُوَ وُدٌ على أدٍ إلاعلى أعوادِ النَّبعِ [٤].

ثالثاً: شواهد أفعال المقاربة (كاد) وأخواتها

وهي من الأفعال الناقصة الناسخة عرفت (كاد) وأخواتها، أو أفعال المقاربة إلا أنها ليست كلها تفيد المقاربة، لكنها سميت بذلك من باب التغليب لنوع من أنواع الباب على غيره لكثرة استعماله، وشهرته، أو من باب تسمية الكل باسم الجزء، وتعمل عمل (كان) وأخواتها فترفع الاسم لها، وتنصب الخبر لها، إلا أنها تختلف عنها في أن خبرها لا يجوز أن يكون أسماً مفرداً وإنما يجب أن يكون جملة فعلية مصدرة بـ (أن) أو غير مصدرة، وألفاظها: ما يدل على المقاربة، وهي: كاد، وكرب، وأوشك، وما يدل على الرجاء، وهي: عسى، وحرى، واخلولق، وما يدل الإنشاء وهي: جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ[٥].

ويرى أن فلاح أنها من أخوات (كان) ((لأنها لتقرير الفاعل على صفة من براءٍ أو سقمٍ، أو أخذٍ، إلا أنها أُفردت بالباب لكون خبرها فعلاً، وأنواعها إذا دخلت على الاسم وأخبر أعطت الخبر حكم معناها))[٦].

---

[١] ينظر: المصدر السابق: ٤ / ١٦٧.

[٢] ينظر: المصدر السابق: ٤ / ١٦٧.

[٣] ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٢١٦.

[٤] ينظر: البداية والنهاية: ١ / ٧٢، ولعل الرواية جاءت على قول الرضي المتقدم الذكر: (إن هو مستوليا على أحد.. وليس بمشهور).

[٥] ينظر: شرح الحافظ: ٨٠٩. وأوضح المسالك: ١ / ٢١٥. وشرح ابن عقيل: ١ / ١٤٩. وهمع الهوامع: الهوامع: ١ / ٤٦٨.

[٦] المغني في النحو: ٣ / ٣٣٩. وينظر: شرح عمدة الحافظ: ٨١٠. والنحو الوافي: ١ / ٥٠٠ وما بعدها

شواهد (عسى) :

الشاهد أن عقيل على مسألة مجيء خبر (عسى) اسماً مفرداً ، وذكر أنّ الأصل فيه وهو فعلاً نادراً ، وندر مجيؤه اسماً[1] ، والشاهد قول الشاعر :

أكثرتَ في العَذْل مُلِحّاً دائماً لا أُحْسِنَنْ إلّي عَذَلْتُ كائنا[2]

فالشاهد فيه قوله (عَذَلْتُ كائنا) فقوله (كائنا) خبر (عسى) وهو اسم مفرد وذلك قليل – نادر – والكثير أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً لأنه يقبل الحال والاستقبال ، ويحتمل أن يكون التقدير : عَذَلْتُ أنْ أكونَ كائنا ، فحذف الفعل الناقص وأبقى معمول الخبر ، وهو قول الزجاج (عسى الغوير أبؤساً) ، فالأصل : عسى الغوير يكون ذا أبؤس ، فيجري في البيت ما جرى في قول الزباء[3].

ذكر ابن يعيش في (المفصل) في باب القول على الاطراد والشذوذ ما حكاه عن أبي زيد في قوله : ((ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى) اسماً صريحاً ، نحو قولك : عسى زيدٌ قائماً أو قياماً هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بظاهره والاقتصار على ترك الحال الاسم هها ، وذلك قولهم : عسى زيدٌ أن يقوم ، وعسى الله أن يأتي بالفتح ، وقد جاء عنهم شيء من الأول أنشد أبو علي :

أكثرتَ في العذل مُلِحّاً دائما لا تَعذلا إنّي عسيتُ صائما

وهو المثل السائر : عسى الغوير أبؤساً))[4].

وجاء في اللباب للعكبري أنه ((إذا وقع الفعل الذي دلت عليه (عسى) بعد الاسم كان وجهه قولك : عسى زيدٌ أن يقوم ، وقال الكوفيون موضعه موضع رفع على أنه دل قوله . والدليل على القول الأول من وجهين : أحدهما : أن زيداً هنا فاعل (عسى) وجاءها قارب زيد فيقتضي مفعولاً وهو قولك: أن يقوم . والثاني : أن (عسى) دلت على معنى في قولك : (أن يقوم) ما دلت على معنى في قولك : أن يقوم كما دلت كان على معنى في الخبر فوجب أن يكون منصوباً كخبر كان يشهد له قول الشاعر :

أكثرتَ في اللوم مُلِحّاً دائما لا تَعذلا إنّي عَسَيتُ صَائماً[5].

---

[1] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٩ .

[2] البيت غير معروف القائل عند ابن عقيل ، ويرى بعضهم أن هذا الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه : ١٨٥ . وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، ٨٣ . والمقاصد النحوية : ٢ / ١٦١ . ولا نسبة في : تخليص الشواهد : ٣٠٩ . وشرح شواهد المغني: ٤٤٤ .وينظر:معجم شواهد العربية : ٢ / ٥٣٣ . والمعجم المفصل :١٢ / ٣٦ .

[3] ينظر : شرح الجرجاوي : ٦٣ . وفتح الجليل : ٦٣ .

[4] الخصائص : ١ / ٩٨ . ذكره برواية (تعذلا) وهو منسوب لديه .

[5] اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ١٩٢ .

ووافقه في هذا ابن يعيش في شرحه[١] ، وابن مالك[٢] ، وابن فلاح[٣] ، والمرادي[٤] ، وابن هشام[٥] ، والأشموني[٦] ، والسيوطي.

أما البغدادي فقد وافق من تقدمه من النحاة في هذه المسألة إلا أننا نجده تارة ينسب هذا البيت الى قائل معين ، وتارة أخرى لا ينسبه في الخزانة ، فمن المواضع التي نسبها به قوله : ((وقوله من ذلك ما أجابهم به العالم (عيسى) على أنه :

أكثرتَ في العذل مُلِحّاً دائماً لا تَلحَني إنَّني عسيتُ صَائماً[٧].

فنسبه الى رؤبة بن العجاج[٨]، والواقع الحالي : رده على ما أورده ابن عصفور في باب المرفوعات في قول الشاعر إذ قال ((كان الوجه أن يقول ...وإني عسيت أن أصوم ، إلاَّ أن الضرورة اضطرته من ذلك ، وقولهم في المثل : (عسى الغوير أبوساً) شاذ ، يحفظ ولا يقاس عليه)) [٩].

وفي موضع آخر من كتاب وفي شرحه للشاهد لم يذكر نسبة واستدل هو ومن قبله الشاهد والمثل وقوع الفرد موقع العدد وقوع ، في (أنْ) والفعل في قولهم : عسى زيد أن يغفل في موضع نصب على أنه خبر لـ (عسى) [١٠].

وهذا البيت ينسب الى رؤبة بن العجاج ، لكن البغدادي يشكك في ذلك إذ يقول : ((ولم أجده في ديوان رجزه)) [١١].

وأضاف قائلاً : ((قال ابن هشام : طعن في هذا البيت عبد الواحد الطراح في كتابه (بغية الأمل ومنية المأمل) فقال : هو بيت مجهول ولم ينسبه الشراح الى أحد فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها ، وخمسين بيتاً مجهولة القائلين))[١٢].

---

[١] ينظر : شرح المفصل : ٧ / ١٤ . أورده برواية : أكثرت في العذل ملحاً دائماً ... لا تكثرن ابن عسيت صائماً .

[٢] ينظر : شرح عمدة الحافظ : ص٨٢٢ . بالرواية السابقة لابن يعيش في شرحه

[٣] ينظر : المغني في النحو : ٣ / ٣٤٦ ، برواية : أكثرت اللوم ملحاً دائماً ... لا تلحني أني عسيت صائماً .

[٤] ينظر : الجنى الداني : ص٣٦٣ ، برواية : أكثرت العذل ملحاً دائماً ... لا تكثرن إني عسيت صائماً .

[٥] ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٢٠٣ ، برواية : أكثرت في اللوم ملحاً دائماً ... لا تكثرن إني عسيت صائماً ، وناقش ذات المسألة ف أوضح المسالك دون إيراد الشاهد المتقدم ، ينظر : ١ / ٢١٦ .

[٦] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٢٧٣ ، برواية : أكثرت في العذل ملحاً دائماً ... لا تكثرن إني عسيت صائماً .

[٧] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤٧٧ . وأورد منه عجز البيت وهو قوله : لا تلحني أني عسيت صائماً .

[٨] ينظر : خزانة الأدب : ٨ / ٣٧٤ .

[٩] ينظر : المصدر السابق : ٨ / ٣٧٦ .

[١٠] ينظر : المصدر السابق : ٩ / ٣١٦ – ٣١٧ .

[١١] ينظر : المصدر السابق : ٩ / ٣٢٢ .

[١٢] ينظر : المصدر السابق : ٩ / ٣١٧ .

وللبغدادي رأي في هذا الكلام نجده في قوله : ((أقول : الشاهد للذي هل قاله إن أريد ثقة كسيبويه وأبي الفراج والمبرد ونحوهم فهو مقبول يعتمد عليه ، ولا يضر جهل قائله ، فإن الثقة لو لم يعلم أنه من شعر من يصح الاستدلال بكلامه لما أنشده ، ومراد عبد الواحد أنه لم ينسبه الشراح الى أحد ممن أنشده من الثقات أو الى قائل معين يحتج بكلامه)) [١].

ويرى البغدادي أنه يجوز أن يكون قول الشاعر (أريت في العذل) بيتاً مصرعاً من تام الرجز من ضرب الأول ، وأن يكون بيتين من مشطوره)) [٢].

أما المسألة الثانية له في (عسى) فهي اقتران خبرها بـ (أن) المصدرية ، وهو الأكثر فيها، ويقل تجرده منها ، ذكر ابن عقيل أن خبرها لا يأتي بـ (أنْ) المصدرية مقترناً بالفعل المضارع إلا في الشعر ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، أما في القرآن فلم يرد إلا مقترناً بـ (أنْ) وهو قوله تعالى فَعَسَى اللّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) [٣]،وقوله Y:(عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ) [٤]، وقد ورد مجرده من (أن) في الشعر وذلك في قوله[٥] :

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ ؛ إِنَّهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ [٦].

فالشاهد قوله (يأتي به الله) حيث تجرد خبر (عسى) بـ (أنْ) ، وهو قليل على مذهب سيبويه ، ولا يجوز إلاّ في الشعر على مذهب جمهور البصريين[٧].

أشهد له أبو برهان في شرحه في بيان الفرق بين (عسى) و (كاد) ، إذ ذكر أن (كاد) أشد مطالبة للفعل بـ (عسى) ، فلزم أن يليها لفظ الفعل بغير (أن) ، وقد ألغاها (أن) في ضرورة الشعر تشبيهاً بـ (عسى)، ألغيت (عسى)- (كاد) من حيث ارتباطها بـ (أنْ) واشهد قول الشاعر القديم[٨].

كما ناقش هذه المسألة أبو حيان في ورودها في الشعر بـ (أن) المصدرية لكنه لم يستشهد بالبيت القديم[٩] ، وذا الشأن تابع أبو فلاح[١٠].

---

[١] ينظر : المصدر السابق : ٩ / ٣١٧ .
[٢] ينظر : المصدر السابق : ٩ / ٣٢٢ .
[٣] سورة المائدة : آية ٥٢ .
[٤] سورة الإسراء : آية ٨ .
[٥] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٥١ – ١٥٢ .
[٦] البيت مجهول القائل ، من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية: ٢ / ٢١٤، والصاحبي في فقه اللغة : ١٥٧ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٢١٤ ، وتخليص الشواهد : ٢٣٣، ينظر : معجم شواهد العربية : ١/ ١٥١ ، والمعجم المفصل : ٣ / ٣٠١ .
[٧] ينظر : شرح الجرجاوي : ٦٥ . وفتح الجليل : ٦٥ .
[٨] ينظر : شرح اللمع (ابن برهان) : ٢ / ٤٢٥ – ٤٢٦ .
[٩] ينظر : شرح عمدة الحافظ : ص٨١٦ .
[١٠] ينظر : المغني في النحو : ٣ / ٣٤٩ .

وقد تابع ابن هشام سابقيه من النحاة في التطرق للمسألة ، واستشهد لها بالبيت الآنف الذكر[١] ، ولم يستشهد به في موضعين آخرين له استشهد للمسألة من غير الاستشهاد بالبيت المتقدم[٢].

أما السيوطي فقد استشهد بالبيت في غير هذه المسألة إذ قال : ((وقد يكون الاسم في هذا الباب معرفة ، أو مقارباً لها كما في باب كان وقد يرد نكرة محضة كقوله :عَلَى لَهَبٍ لَيْتَ شِعْرِي مَتَى يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ)) [٣].

والمسألة الثالثة التي استشهد لها ابن عقيل في هذا الباب هي مسألة اقتران خبر (أوشك) بـ (أنْ)، إذ ذكر ابن عقيل أن الكثير في خبر (أوشك) هو اقترانه بها بـ (أن ، ومجيؤه مجرداً منها قليل[٤]، واستشهد لاقترانه بها بقول الشاعر :

وَأَوْشَكَ مَنْ كَانَ الْفُؤَادُ لَهُ هَوًى - إِذَا قِيلَ هَيَّا هَيَّأَ الْحُبَّ هَيَّمَا[٥]

والشاهد فيه قوله (أنْ يملَّا) حيث (أوشك) جاء خبرها بـ (أن) ، وهو الكثير، والقليل حذفها منه ، وفيه شاهد آخر وهو ورود (أوشك) لفظ الماضي ، زائداً على الأصل في زيادته أنها لم تستعمل إلا لفظ المضارع[٦].

واستشهد ابن عقيل على أن اقتران خبر (أوشك) بـ (أن) كثير، وبقول الشاعر :

لَمَّا تَلَاقَيْنَا لَا سَأَلْتُ وَلَا سَأَلْ ... عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ الْمُتَّبِعُ أَوْشَكَ أَنْ يَسْأَلْ

وَلَوْ سَأَلَ النَّاسُ الثَّرَى لَأَجَادَ وَا ... إِذَا قِيلَ هَيَّا أَنْ يَسُدُّوا وَيَمْلَأُوا

فاستشهد بالبيت الثاني على هذه المسألة[٧].

وتابعه في ذلك ابن هشام في الاستشهاد به أيضاً[٨]، والأشموني[٩]، والسيوطي[١]، وشاهدهم في ذلك : مجيء خبر أوشك فعلاً مضارعاً مقترناً بـ(أن) المصدرية ، وهو الغالب في خبر هذا الفعل .

---

[١] ينظر : شرح شذور الذهب : ٣٥١ . ولم يذكر قائله ، وذكر أنه لمحمد بن إسماعيل في حاشية شرح شذور الذهب .

[٢] ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٢٠٢ – ٢٠٣ . وأوضح المسالك : ١ / ٢٢٣ – ٢٢٤ .

[٣] همع الهوامع : ١ / ٣٨٠ .

[٤] ينظر : شرح ابن عقيل : ١٥٣/١ ، وقد ورد البيت مرة أخرى في ١٥٦ من هذا الجزء .

[٥] البيت لا يعرف قائله ، من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد : ٣٢٢ . والمقاصد النحوية : ٢ / ١٨٢ . وشرح التصريح : ١ / ٢٠٦ . ولسان العرب : ١٠ / ٥١٣ (وشك) .

[٦] ينظر : شرح الجرجاوي : ص٦٧ . وفتح الجليل : ص٦٧ . وشرح ابن عقيل : ١ / ١٥٦ .

[٧] ينظر : شرح عمدة الحافظ : ص٨١٧ .

[٨] ينظر : أوضح المسالك : ١ / ٢٢٣ . وشرح شذور الذهب : ص٣٥٠ .

[٩] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٢٧٨ .

وللبيت رواية أخرى لكنها لا تؤثر في المسألة النحوية المذكورة فيه، ففي أمالي الزجاجي ورد البيت الأول : (أما هاشمي لا أمثل ... فالله أولى) والثاني : (فلو سألت الناس ... إذا قلت هاتوا) [٢] ، وجاء في الدرر اللوامع البيت الثاني برواية : (يملوا ويمنعوا) [٣].

رابعاً : شواهد (إن) وأخواتها

عدد هذه الحروف ستة وهي الجملة الأسمية ، وهي خمسة أحرف : (إنّ ، وأنّ ، ولكنّ ، وليتَ ، ولعلّ) على قول سيبويه إذ أفرد باباً في كتابه أسماه ((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده)) [٤] ، وهذا فعل الرد في الترتيب [٥] ، وابن السراج في الأصول [٦] ، وابن مالك في شرحه [٧]، والسيوطي في الهمع [٨]، ولعل السبب في أسقاط سيبويه لـ(أنّ) ومن أجلها (إن) السورة الهزلية .

في حين عدها جامع العلوم في شرحه ستة بإضافة (أن) إليها [٩]، وهذا فعل الناظم – ابن مالك – في ألفيته ، ولكن فلاح في المغني [١٠]، ولكن هشام في شرح قطر الندى [١١]، له عدها ثمانية في أوضح المسالك إذ قال : ((هذا باب الأحرف المشبهة بالفعل الداخلة على المبتدأ والخبر)) [١٢]، وابن عقيل في شرحه [١٣].

ومهما يكن أمر هذه الزيادة فجميعها تدخل على الجملة الأسمية وتعمل فيها نقيض عمل (كان) وأخواتها فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع الخبر ويسمى خبرها ، ولكل منها معنى خاص بها ، لاشتمالها علىمعنى الفعل في كل واحدة منها، فتفيد (إنّ وأنّ) التوكيد ، و(أنّ) التشبيه ، و(لكنّ) الاستدراك ، و(ليتَ) التمني ، و(لعلّ) الترجي ، والفرق بين التمني والترجي : أن التمني يكون لغير الممكن نحو قول الشيخ : (ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً) غير أنه قد

---

[١] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤٧٦ .
[٢] ينظر : أمالي الزجاجي : ص١٩٧ .
[٣] ينظر : الدرر اللوامع : ١ / ١٠٥ .
[٤] الكتاب : ٢ / ١٣١ .
[٥] ينظر : المقتضب : ٤ / ١٠٧ .
[٦] ينظر : الأصول في النحو : ١/ ٣٧٧ – ٣٧٨ .
[٧] ينظر : شرح عمدة الحافظ : ص٢١٨ – ٢١٩ .
[٨] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤٨٤ .
[٩] ينظر : شرح اللمع (جامع العلوم) : ١ / ٢٦٢ .
[١٠] ينظر : المغني في النحو : ٣ / ١٢٣ .
[١١] ينظر : شرح قطر الندى : ص١٧٠ .
[١٢] أوضح المسالك : ١ / ٢٣٦ .
[١٣] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٩ .

يكون للممكن أيضاً وهو قليل نحو : ليت زيداً قائمٌ ، أما الرجي : فلا يكون إلا في الممكن فلا تقول : لعل الغائب يعودُ يوماً ، لكنك تقول : لعل الغائب طار : أما الفرق بين الترجي والإشفاق : أن الترجي يكون في المحبوب ، نحو : لعل اللهُ يرحمنا ، والإشفاق في المكروه نحو : لعل العدو يقدم[1].

شواهد ابن عقيل في باب (إنَّ) وأخواتها :

الشاهد الأول الذي استشهد لها ابن عقيل في هذه الباب ، تمثلت الشاهد (تقديم معمول خبر على اسمها) ، إذ قال : ((ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو : إنّ زيداً آكل طعامك ؛ فلا يجوز : إنّ طعامَكَ زيداً آكلٌ . وإذا إن كان المعمول ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً نحو : إنّ زيداً خلفَكَ – أو عندك ؛ فلا يجوز تقديم المعمول على العامل ؛ فلا تقول : إنّ بك زيداً واثقٌ ، أو إنّ عندك زيداً جالسٌ ، وأجازه بعضهم ، واستدل بقوله :

فَلا تَلْحَنِي فيها ، فإنَّ بِحُبِّها أكادُ أُقَضِّي بَينَ فَكَّيَّ لامُها[2]))[3]

والشاهد فيه قوله (بحبها) حيث تقدم معمول خبر (إنّ) على اسمها (أكاد) وهو الجار والمجرور (بحبها) ، وقد منع بعضهم الفصل بالظرف أو الجار والمجرور في الشاهد[4].

قال سيبويه : ((وقد يقع الشيء موقع الشيء ، وليس إعرابه كإعرابه ، وذلك قولك (مررت برجل يقول ذاك) ، فـ(يقول) في موضع (قائل) ، وليس إعرابه كإعرابه ، وتقول : إنك (زيداً مأخوذٌ) ، وإنك لك زيداً واقف) ، ومن قال أنك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن بكَ ولا لك مستقرين لعبد الله ، ولا موضعين . ألا ترى أن السكوت لا يستغني على عبد الله إذا قلت لك زيد وأنت تريد الوقوف . ومثل ذلك : إن فيك زيداً لراغب . قال الشاعر :

فَلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بِحُبِّها أكادُ أُقَضِّي بَينَ فَكَّيَّ لامُها

---

(١) ينظر : شرح اللمع (جامع العلوم) : ١ / ٢٦٢ – ٢٦٣ . وشرح عمدة الحافظ : ٢١٨ . والمغني في النحو : ٣ / ١٢٨ وما بعدها ، وأوضح المسالك : ١ / ٢٣٦ وما بعدها . وشرح قطر الندى : ١٧٠ . وشرح ابن عقيل : ١ / ١٥٩ – ١٦٠ . وهمع الهوامع : ١ / ٤٨٥ وما بعدها . والنحو الوافي : ١ / ٥١٣ وما بعدها .

(٢) البيت بلا نسبة ، وهو من البحر الطويل ، وهو من شواهد سيبويه الخمسين المجهولة القائل ، بلا نسبة أيضاً : أيضاً : شرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ٣٠٩ . والمقاصد النحوية : ٢ : ٣٠٩ . ينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ٢٨٨ ، والمعجم المفصل : ٦ / ١٧٨ .

(٣) شرح ابن عقيل : ١ / ١٦١ .

(٤) ينظر : شرح الجرجاوي :٧١ ، وفتح الجليل : ٧١ .

لـ ك أردت :إنزيداً راغبٌ، وإنَّ زيداً مأخوذٌ ، ولم تذكر فيكَ ولا ـ كَ ، فألغيتا ههنا كما ألغيتا في الابتداء)) [١].

وـ وز لـ ن عصفور تقديم الخبر على آ ـ ها إن لم يكن للخبر مانع من موانع تقديم المفعول على العامل ، ويجوز فيه أيضاً تقديمه عليها إن كان ظرفاً أو مجروراً لكنه قليل ، واستشهد له بالبيت المتقدم[٢].

وا عهم آ ن فلاح فذكر أن هذه الاحرف ليس للظرف فيها ع ل ،ـل هو عـ ول رها ويقدر خبرها بعد آ ها ، وأنه فصل بينها وبين آ ها ع ول رها، وذلك ا ز في الظروف، وذكر أن دليله قول الشاعر المتقدم[٣].

وذكره آ ن ه ام في أن النحاة يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيره ، وففصلوا بين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قولهم البيت المتقدم[٤].

كما ذكره الأشموني في شرحه إذ قال : حكم معموم خبرها حكم خبرها ، فيجوز تقديمه إذا ان ظرفاً أو ارًا و رورًا ، و : إن عَدكَ زيداً مقيمٌ) ، وإن فيك عمراً راغب) وا ـ هد له قول الـ اعر ، وقد ح ه في غير هذا الكتاب ، ومنعه بعضهم[٥].

وذكره السيوطي كذلك في (الهـ ع) فبين أنَّه لا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها الإ ـ اع ، فلا قول : إن طعاـ كَ زيداً أكلٌ) ، وـ از الـ وـ ع إذا ـ ان ظرفاً أو ـ ارًا و ـ رورًا واستشهد لذلك ببيت الشاعر الآنف الذكر ، إلاَّ أن الأخفش منع قياس ذلك ، وقصره على الـ اع[٦].

وذكره البغدادي في (الـ زا ة) إذ قال : ((على أنه إنما جاز الفصل بين الجار والمجرور إن وآ ها لقوة ه (إن) الفعل)) [٧].

ـا أ ه أورد ق ول أ ـي علي في هذه المسألة ، وهذا نصه : ((وقال أ و علي (في إيضاح الشعر) : الظرف قد استجيز فيه من الاتساع ما لم يستجز في غيره . إلا ـ ري أ ه قد اء (فلا تلحني فيها) البيت ففصل بقوله (ها) بين إن وآ ـ ها . ولو كان الظرف غيره لم يجز ذلك . والظرف علق الـ ر أ ه قال : إن أ اك اب القلب و ها)) [٨].

---

[١] الكتاب : ١ / ١٣٢ – ١٣٣ .
[٢] ينظر : المقرب : ١١٩ .
[٣] ينظر : المغني في النحو : ٣ / ١٤٦ .
[٤] ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٩٠٩ .
[٥] ينظر : شرح الأشمولي : ١ / ٢٩٨ .
[٦] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤٩٤ . وينظر : الأشباه والنظائر : ٢ / ٢٣١ .
[٧] خزانة الأدب : ٨ / ٤٥٣ .
[٨] المصدر السابق .

وأضاف أنه أورده أيضاً في موضعين آخرين (من التذكرة القصرية) ـاء في الأول قوله : ((فإن قيل فقد قال (فإن ها أـاك ـاب القلب) قيل : قد روى البغداديون هذا (ـاب القلب) فذلك يدل على استكراههم الرفع ، لما فيه من الفصل ، فعدلوا من الفصل ، فعدلوا عه الى ال ب . ويجوز أن نقول إن الظرف قد فصل به في أماكن ، فيجوز أن يكون هذا لها)) [١].

و اء في ال و ع ال اي قوله : ((إن أ ا ال ن قد أ د في (المسائل الصغير) : فإن بحبها أخاك مصاب القلب ، ورواه الكوفيون : (ـاب القلب . وأ ـ هم هروا ـن الف ـل فنصبوا مخافة أن يجري مجرى : (كانت زيداً الحمى تأخذ))) [٢].

وـرح ال ـ ان قول الأـ وي (و عه ع ـهم) قوله : ((الوـه لافه لأنه يجوز تقديمه . تقديمه في (ا) وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو ـارًا و ـرورًا هـا وامتناعه هناك أفاده اـم . وما علل به المنع من أن تقديم المعمول يؤدي بجواز تقديم العاـل والعامل هنا لا يتقدم ظر فيه شيخنا بأنه أغلبي كما مر لا كلي)) [٣].

والمسألة الثانية التي جاءت في هذا الباب هي مسألة (واز ر هـزة إن وف ها) ، إذ ذـر لـن عقيل أنَّ من المواضع التي يجوز فيها كسر همزة (إن) وف ها وقوعها عد (إذا) الفجائية ، إذ يصبح فيها الاعتبارات : تأويل ما بعدها بمصدر ، أو عدم تأويله ، ونحو : ر تُ فإذا إن زيداً قائمٌ ، فالكسر على عدم التأويل وأنها وقعت في مبتدأ الكلام ، والتقدير : فإذا زيدٌ قا مٌ ، والف ح على أ ها هي وأـ ها و رها ـدر ـؤول في ـل رفع مبتدأ وخبره محذوف تقديره : خرجت فإذا قيامُ زيدٍ وـوٌ ، أو خبره (إذا) الف ائية ، وتقديره : فإذا قيامُ زيدٍ ، أي : ففي الحضرة قيامُ زيدٍ [٤]، واستشهد لجواز الأمرين بقول الشاعر :

وَ ُتُ رَأَى زَيْـدًا – َـا قِـلَ – َـيِّدًا إِذَا أَلـــــهُ عَـْـــــدُ القَفَاواللَهَـــــازِمِ [٥].

فال ر على عى : (فإذا هو ع د القفار واللهازم) يجعلها جملة مستأنفة ، والفتح على عـى : (فـإذا عُبوديتـه) ، أي : ففـي الحضـرة عبوديتـه ، وعلـى الثـاني : (فـإذا عبوديتُـه و ودة)، ويجعلها مصدراً مبتدأ ، وفي خبره الوجهان السابقان[٦].

---

[١] المصدر السابق : ٨ / ٤٥٤ .
[٢] المصدر السابق .
[٣] حاشية الصبان : ١ / ٤٢٧ .
[٤] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٤ .
[٥] البيت غير معزو الى قائل : وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ١٢٨ . وتخليص الشواهد : ٣٤٨ . وجواهر الأدب : ٣٥٢ . والمقاصد النحوية : ٢ / ٢٢٤ . ينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ٣٦٥ . والمعجم المفصل : ٧ / ٣٦٦ .
[٦] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٥ .

والشاهد فيه قوله (إذا أنّهُ) حيث جاز في همزة (إنّ) الوجهان : الكسر لأنها في ابتداء الجملة فتقديرها مع معموليها جملة ، والفتح على تقديرها بالمفرد الذي هو مصدر أي : فإذا عبوديته حاصلة ، وهذا الوجه يتأتى عند الناظم من أنّ (إذا) حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول أنها ظرف[١] ، وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي ذكرها في الكتاب، إذ قال فيه : ((وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به :

كُنْتُ أَرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ

فقال (إذا) هاهنا كالتي إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللهازم)، وإنما جاءت إذن هاهنا لأنك هذا المعنى، ... ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، أنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت أن في هذا الموضع جاز)) [٢].

وتابعه في رأيه المبرد في المقتضب[٣]، وهذا فعل ابن جنّي في (الخصائص)[٤]، ولكن وأن الكسر إذا عدل وقوعها بعد (إذا) المفاجئة من أول المواضع التي يجوز فيها الكسر والفتح[٥] والفتح[٥] ، ولكن فلاح في (الجنى) [٦]، والمرادي[٧]، ولكن هشام في (أوضح المسالك) [٨]، [٨]، والأشموني في (شرحه) إذ ذكر ما نصه : ((قال الناظم: والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير . لكن ذهب قوم إلى أن (إذا) هي الخبر، والتقدير : فإذا العبودية ، أي ففي الحضرة العبودية ، وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضاً فيستوي الوجهان)) [٩]، ويرى الصبان في (شرحه) أن قول الأشموني (لكن ذهب قوم إلخ) ((يحتمل أنه من كلام الناظم وأنه من كلام الشارح وعلى كلٍّ ليس المقصود به منازعة قول الناظم والكسر أولى إلخ حتى يرد عليه اعتراض غير واحد كالبعض بأنه لا ينهض على المصنف لأن مذهبه أن إذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية الكسر متفق عليها)) [١٠].

---

[١] ينظر : شرح الجرجاوي : ٧٢ . وفتح الجليل : ٧٢ . وخزانة الأدب : ١٠ / ٢٦٥ .
[٢] الكتاب : ٣ / ١٤٤ .
[٣] ينظر : المقتضب : ٢ / ٣٥١ .
[٤] ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٩٩ .
[٥] ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٢٢٨ .
[٦] ينظر : المغني في النحو : ٣ / ١٨٨ .
[٧] ينظر : الجنى الداني : ٣٧٨ و ٤١١ .
[٨] ينظر : أوضح المسالك : ١ / ٢٤٢ – ٢٤٣ .
[٩] شرح الأشموني : ١ / ٣٠٢ .
[١٠] حاشية الصبان : ١ / ٤٣٢ – ٤٣٣ .

كما ذكره السيوطي في (الهمع) [١]، والبغدادي في (الخزانة) إذ جاء فيه : ((وقد فرق لبعضهم بين معنى الكسر عن معنى الفتح ، قال : إذا قلت أردت الكسر ، وإذا قلت فإذا العبودية واللؤم ، كأنّه رأى فعل العبد .وإذا كسرت ، كأنه قد رأه نفسه عبداً)) [٢].

والشاهد الشاهد الذي ذكرها ابن عقيل في هذا الباب واستشهد لها هي مسألة (دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) المخففة) ، قال ابن عقيل : ((يجوز دخول لام الابتداء على خبر إنّ) المخففة ؛ نحو : (إنْ زيداً لقائمٌ)) وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام ، لأن لها صدر الكلام ، فمعناها أن تدخل على (إن) نحو : (لإنْ زيداً قائمٌ) ، لكن لما كانت (اللام) للتأكيد و(إن) للتأكيد ، كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد ، فأخروا اللام الى الخبر. ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات (إنّ) ؛ فلا تقول (لعلّ زيد لقائمٌ) . وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (لكن) وأنشدوا :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[٣].

وُخرج على أن اللام زائدة)) [٤].

وشاهده هو قوله (لَعميدُ) حيث أدخلت لام الابتداء على خبر (لكن) على رأي الكوفيين ، ومنعه البصريون وأوّلوه على (ولكن أنا من حبها لعميد) فحذفت الهمزة وأدغمت (لكن)- (نا) وأدغمت النون في النون ، فلا شاهد فيه حينئذ، لأن اللام دالة على خبر المبتدأ، لا خبر (لكن)، وهو بعيد كما قال بعضهم، فيكون تقديره (لكنا) ، وأول أيضاً بأن الأصل : (لكن إني) وهو قول الزجاجي الأقرب الى القبول ، فحذفت همزة الهمزة الى النون (لكنْ م حذفت الهمزة فاجتمع أربع نونات فحذفت الأولى فصار (لكني) فاللام دالة على خبر (إنّ) لا خبر (لكن) [٥].

ولابد من الإشارة الى أن البيت المتقدم جاء بغير الرواية المذكورة ، ذكر ابن يعيش ، دخول (اللام) في خبر غير (إنّ) ضرورة من ضرورات الشعر ولا يقاس عليه وعده شاذاً وأنشد له :

---------- ... ولكنَّنِي مِنْ حُبِّها لَكَمِيدُ

---

[١] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٢٦٥ .

[٢] خزانة الأدب : ١٠ / ٢٦٦ .

[٣] البيت لا يعرف له قائل ، وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ٢٤٧ . والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ١١٢ . وتخليص الشواهد : ٣٥٧ . والمقاصد النحوية : ٢ / ٢٤٧ . ولسان العرب : ١٣ / ٣٩١ .(لكن) ، ينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ١٠٣ . والمعجم المفصل : ٢ / ٣١٦ .

[٤] ينظر : شرح الجرجاوي : ٧٥ . وفتح الجليل : ٧٥ . وشرح المفصل : ٨ / ٧٩ .

[٥] ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢ / ٥٨ .

استشهد به على رواية (لكميد) [١] . واضعه في ذلك أن رهان في رهنه ، وأشهد على رواية (لكميدُ)[٢] ، وذكره الأنباري في الانصاف رواية (لكميد)[٣].

وأورد لبن يعيش قولي الزجاجي ولبن الناسخ في شرحه ، إذ قال : ((قال الناسخ والنون الخفيفة للتوكيد لا يدخلان إلا أياها)) [٤] . ، وأول البيت على أن الأصل فيه : ولكنني إني .

وأضاف أن هذا الشطر من البيت لا يعلم قائله ولا تعرفه له تتمه ولا سوابق ولا لواحق ، قال أبن يعيش : ((قال أبن الناس : { هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله ولم يذكر منه إلاّ هذا ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة ، ولا عزي الى مشهور بالضبط والإتقان ، ويروى بدله (لكميد) } [٥]، وله قال ابه لبن هشام في مغني اللبيب : ((ولا يدخل للام في خبرها خلافاً للكوفيين ، واحتجوا بقوله :

---------- ولكنَّنِي مِنْ حُبِّها لعمِيدُ

ولا يعرف له قائل ولا نظير . ثم هو محمول على زيادة اللام ، أو على إن الأصل : لكن إنني ، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونون لكن للساكنين)) [٦].

واعتمد الشاهد المتقدم برواية (لعميدُ) لبن هشام في (مغني اللبيب) [٧]، والرادي في (الجنى الداني) [٨] ولبن هشام في (مغني اللبيب) [٩]، والأشموني في (شرحه) [١٠] ، والسيوطي في همعه[١١] ، والبغدادي في (الخزانة) [١٢] ، والصبان في (حاشيته) [١٣] ، وفي كتاب (اللامات)[١٤] .

---

[١] هو أبو العباس ثعلب (إمام الكوفيين) .
[٢] شرح اللمع (ابن برهان) : ١ / ٨٧ .
[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٠٨ – ٢٠٩ ، وينظر : شرح المفصل : ٨ / ٦٤ و ٧٩ .
[٤] شرح المفصل : ٨ / ٦٢ . ينظر : خزانة الأدب : ١٠ / ٣٦٣ .
[٥] المصدر السابق : ٨ / ٧٩ . وينظر : خزانة الأدب : ١ / ١٦ .
[٦] مغني اللبيب : ١ / ٣٨٥ .
[٧] ينظر : المغني في النحو : ٣ / ١٧١ .
[٨] ينظر : الجنى الداني : ١٣٢ و ٦١٨ .
[٩] ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٣٠٧ و ٣٨٥ كما تقدم .
[١٠] ينظر : : شرح الأشموني : ١ / ٣٠٦ .
[١١] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٥٠٦ . والأشباه والنظائر : ٤ / ٣٨ .
[١٢] ينظر : خزانة الأدب : ١ / ١٦ و ٣٦٢ و ٣٦٣ .
[١٣] ينظر : حاشية الصبان : ١ / ٤٣٨ .
[١٤] ينظر : اللامات (عبد الهادي الفضلي) : ١١٣ .

وأورد البغدادي قول الفراء جاء فيه : ((وهذا نص إمام الكوفيين الفراء (في تفسيره) : وإنما نصبت العرب إذ شددت نونها لأن أصلها إن ، وزيدت على إنَّ لامٌ وافقٌ فصارتا جميعاً رفعاً واحداً ، ألا ترى أن الشاعر قال : * ولكنني من حبها لكميدُ *

فلم يدخل اللام إلاأنه عناها(إن) ، وهي فيما وصلت به من أولها))[١].

وما تقدم يلاحظ فيرى ابن عقيل في ذكر البيت كاملاً دون غيره من النحاة، فأكثرهم اكتفوا بذكر عجزه دون صدره لأنهم لا يعرفون له تتمة تُذكر ، وهناك تساؤلات كثيرة طرحها محقق الشرح أو زهاء في قوله : ((ولا ندري رواية الصدر على هذا الوجه ما قاله الشارح العلامة ، أم وضعه من عند نفسه ، أم مما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أي المصادر ؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا من أنه لا يُعرف أوله))[٢].

وللإجابة على هذه التساؤلات نرد بما ردَّه البغدادي بقوله : ((ويؤخذ من هذا الشاهد المجهول قائله وهو ، إن صَدَر من ثقة يعتمد عليه قُبل ، وإلا فلا ، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها ، وما عيبها اقولها))[٣].

واستكمالاً لهذه المسألة ، استشهد ابن عقيل بقول الشاعر :

بَدَوا عَالى ، فَقَالوُاكَيْفَ سَيِّدكُمْ؟ فَقَالَ مَنْ سَألُوا أَلْ سَرَ هُودا[٤].

على دخول لام الابتداء في خبر (أنى) وعده شاذاً[٥].

وشاهده قوله (لهودا) حيث زيدت اللام في خبر (أنى) شذوذاً لأنها لا تدخل على خبر غير (إن) عند البصريين وخرجوه هنا على أن اللام زائدة[٦].

ويرى ابن عقيل أن (اللام) قد أدخلت في خبر (أنى) شذوذاً، جاء في (شرح الإعراب) : ((قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، وأنشدناه أبو علي :

بَدَوا عُالى ، فقالوا :كيفَ عالُهُمْ؟ قَالَ الذي سألوا أَسَرَ هُودا

---

[١] خزانة الأدب : ١٠ / ٣٦٢ .

[٢] شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٨ ، تعليق المحقق على الشاهد المرقم بـ (٩٩) .

[٣] خزانة الأدب : ١ / ١٦ .

[٤] البيت مجهول القائل ، وهو من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في : مجالس ثعلب : ١٥٥ ، وشرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ٣١٠ . وتذكرة النحاة : ٤٢٩ . وجواهر الأدب : ٨٧ . والمقاصد النحوية : ٢ / ٣١٠ . ينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ٩٦ . والمعجم المفصل : ٢ / ٢١٥ .

[٥] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٨ .

[٦] ينظر : خزانة الأدب : ١٠ / ٣٢٧ . وشرح الجرجاوي : ٧٥ . وفتح الجليل : ٧٦ .

..... وهذا له اذ)) [١].

وأ ـد لـن رهان في (ـر ه) تتمة لما بدؤه في مسألة زيادة اللام في خبر (لـ ن) فقال : ل إ اده – يريد إنشاد ثعلب :

ـر وا عَ ـالى ، فَقَالوا كيفَ صَاحُبِكمْ؟ قَـالَ الـذي ـألوا أَ ـى لَ ُهُـ ودا

و وز أ ن يعيش مجيء اللام زائدة في مثل إنشاد[٢] ع هم :

ـر وا عُ ـالى ، فَقَالوا كيفَ صَاحُبِكمْ؟ قَـالَ الـذي ـألوا أَ ـى لَ ُهُـ ودا[٣].

وا عه لـ ن فلاح في (الـ غـي) بالاستشـهاد بالبيـت المتقـدم ، واكتفـى بـإيراد عجـز البيت : ..... قال الذي ألوا : أ س ل هود[٤].

والأ ولي في (ر ه) برواية :

---------- فقالَ ـن ُـلوا أ ـى ل هودا[٥].

ل هـــــــــــــــــــــــ ودا[٥].

وذ ر ال ان أن رواية الأشموني (فقال ـن ُـلوا) الـاء للفاعل والعلـ د ـذوف أي من سألوه ، أو للمفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم لـه لأن الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنياً للفاعل لكتبت بصورة الألف ولعدم إحواجه الى تقدير وإن كان في الأول مراعاة لفظ من وهو أ ر ن راعاة معناه فادعاء البعض أولوية الأول غير مسلم وصدر البيت : ر وا عَجالى فقالوا كيف سيدكم [٦]

يقول البغدادي : ((وهذا البيت أنشده ثعلب في (آخر الجزء الثالث من آماليه) مع بيت بعده ، وهو :

يَا ويحَ نَفْسِي مِنْ عَرَاءَ ُظلـةٍ قِيسَتْ على أ ـول الأقوامَ َـدُودا

ورواه العيني : (ع الى) ، ورواه أبو علي (في ـاب الـعر) : ـرو ـراعًا ، وهو ـع سريع)) [٧].

---

[١] سر صناعة الإعراب : ٢ / ٥٧ .

[٢] أنشده ثعلب من غير نسبة الى قائل ، وهكذا تناقله العلماء إنشاده عنه ، ولم ينسبوه وبعده :

يا ويح نفسي من غبراء مظلمة قِيسَتْ على أصول الأقوام مَمدُوداً

[٣] ينظر : شرح المفصل : ٨ / ٦٤ و ٨٧ .

[٤] ينظر : المغني في النحو : ٣ / ١٧٣ – ١٧٤ .

[٥] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٣٠٧ .

[٦] حاشية الصبان : ١ / ٤٣٨ .

[٧] خزانة الأدب : ١٠ / ٣٢٧ – ٣٢٨ .

وأ اف : ((وهذا البيت شائع في كتب النحو ، ذكره أبو علي في غالب كتبه ، ولـ ن جني ، وكلهم يرويه عن ثعلب ، وثعلب أنشده غير معزو الى أحد . والله أعلم قا له)) [١].

وانفرد لـ ن عقيل برواية (سيدُ م) ـ دلاً ـ ن (ـا ُ م) عن بقية النحاة الذين سبقوه أو الذين لحقوا به ، إلاّ أن هذه الرواية لم تؤثر في المسألة التي جاء لأجلها الشاهد المذكور [٢].

أـا ال ـألة الرا عة في هذا الـاب والـي ا ـهد لها لـ ن عقيل في شرحه على الألفية فهي ألة ((تخفيف (أنّ) ال ف و ة الهم زة وع لها)) ، قال : حين تخفف (أنّ) ال ف وـة عـل غالباً ، ولعملها شروط ، أن يكون آ ها ضمير الشأن محذوفاً، وأن يكون خبرها وسواء - ا ت أسمية أو فعلية – و : علت أنْ زيدٌ قا مٌ ؛ فإنْ) ففة ـن الثقيلة ، وآـ ها ضمير الشأن محذوف تقديره : أنه ، وزيدٌ قا مٌ لة أسمية في موضع رفع خبر (أن)، والتقدير : علـ ت أـه زيد قائم . وقد ـالف الأ ـل أن ـاء ا ـم (أن) المخففة أحياناً ضميراً بارزاً، لا ضمير شأن [٣]، قوله :

فَلَوْ أَنَّكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي

طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ [٤].

فموطن الشاهد فيه هو (أَنَّكِ) حيث أعملت (أنْ) ال ففة وبرز آـ ها ضميراً ـارزاً ضمير الشأن ، وهذا شاذ للضرورة لأن الواجب فيه أنّ يكون آـ ها المحذوف ضميراً غائباً وأن يكون ضمير شأن ، ويكون خبرها جـ لة [٥].

أفاد لـ ن جني من البيت المتقدم للتدليل على مسألة نحوية تقوم على (تخفيف إن وع لها) ، قال : ((خففها وأعملها في المضمر ، وهذا بعيد لأن الاضمار يرد الأشياء الى أ ولها ، و ان ه إذا أع لها في ال ـ ر أن يثقلها ، ولكنه حمل المضمر على المظهر ، وهو اذ)) [٦]، وا عه في ذلك الهروي [٧]، والأ اري [٨] ، مستشهدين لذلك بلفظ البيت المتقدم . ال قدم .

---

[١] المصدر السابق : ١٠ / ٣٢٨ .

[٢] ينظر : شرح ابن عقيل : ١/ ١٦٨ . وخزانة الأدب : ١٠ / ٣٢٨ .

[٣] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٧٧ .

[٤] البيت بلا نسبة، من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة أيضاً في : شرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ٣١ ، شرح شواهد المغني : ١ / ١٠٥ ، ولسان العرب : ٤ / ١٨١ (حرر) و ١٠ / ١٩٤ (صدق) و ١٣ / ٣٠ (أنسن) . والمقاصد النحوية : ١ / ٣١١ . و تاج العروس : ١٠ / ٥٧٣ (حرر) . ينظر : معجم شواهد العربية :١ / ٢٤٧ . والمعجم المفصل : ٥ / ١٨٥ .

[٥] ينظر : خزانة الأدب : ٥ / ٤٢٦ . وشرح الجرجاوي : ٧٨ . وفتح الجليل : ٧٨ .

[٦] المنصف : ٣ / ١٢٨ – ١٢٩ .

[٧] ينظر : الأزهية في علم الحروف : ٥٤ – ٥٥ .

[٨] ينظر : الأنصاف : ١ / ٢٠٥ .

وأورد لـ ن يعيش قول الزمخشري وعلق عليه ، جاء في (ـ ر ه) : ((قال ـ ا ب الـ اب (و ـ ف (أن) فيبطل عملها) ومن العرب من يعملها ، والمكسورة أكثر إعـ الاً ويقع عدها الا ـ م والفعل والفعل الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وجوز الكوفيون غيره ، وتلزم المكسورة في خبرها والمفتوحة يعوض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة حرف النفي وقد وسوف والسين)) [١] ، واستشهد لقوله بالبيت المتقدم .

وـ ا عهم في ذلك والا ـ هاد للـ ـألة لـ ن ع ـ فور في (الـ قرب) [٢]، ولـ ن فلاح في (الـ غني) فذ ر أن إع ال [إن] الـ ورة ورد في القرآن ، وأـ ا إعـ ال [إن] الـ فو ـة في الظاهر فورد في الـ عر ، وا هد لفظ الـ اهد الـ قدم[٣].

و ذا الـ رادي في (الـ ى الدا ي) [٤]، ولـ ن هـ ام في (غـ ي اللبيب) [٥]، والأـ وي في في ر ه إذ قال : ((إنَّ ـ ف أن] الـ فو ة فاً ها الذي هو ضمير الشأن الـ ن ، عـ ى حذف من اللفظ وجوباً ، ونوي وجوده ، لا أنها تحملته لأنها حر ف ، وأيضاً فهو ضمير نصب و ار الـ ب لا ن . وأـ ا روز آ ها وهو غير ضمير الشأن في قوله :

أَ نَـكِ فِـي يَـوْمِ الرَّخَـاءِ سَـأَلْتِنِي لَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

..... ف رورة)) [٦]. ، وكذا ذكره السيوطي مكتفياً بصدره[٧].

أما البغدادي فقد استشهد بقول الفراء في هذه المسألة في ر ه ل ورة الـ ر عـ د الـ لام علىحذف (ون) الوقاية ، وهذا نصه : ((وقد ففت العرب الـ ون ـ ن أن الـ ا ـ ة ـ م اـ ذوا لها ع لها ، وهي أـ د ـ ن ذا)) [٨] ، وا ـ هد لقوله ـ قول الـ اعر المتقدم برواية (فرلك) ـ دل (طلاقك) .

أـ ا رأي الـ غدادي فـ ان في قوله : ((وظاهره أنها تعمل مطلقاً كالمثقلة . وـ قل لـ ن الـ ـ وفي عـ ه في (شرح أبيات المفصل) :لم يسمع من العرب تخفيف أن وإعمالها إلا ـ ع المكنى ، لأنه لا يتبين فيه الإعراب ، فأما مع الظاهر فلا . وا ن إذا ففوها رفعوا)) [٩].

---

[١] شرح المفصل : ٨ / ٧١ و ٧٣ .
[٢] ينظر : المقرب : ١٢٢ .
[٣] ينظر : المغني في النحو : ٣ / ٢٢١ . وينظر : خزانة الأدب : ١٠ / ٣٨١ .
[٤] ينظر : الجنى الداني : ٢١٨ .
[٥] ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٤٦ . وتطرق للمسألة في مؤلفاته دون ذكر الشاهد ، ينظر : أوضح المسالك : ١/ ٢٦٥ . وشرح قطر الندى : ١٧٨ .
[٦] شرح الأشموني : ١ / ٣١٩ .
[٧] ينظر: جمع الهوامع : ٥١٤/١ ، والاشباه والنظائر : ٢٣٨/٥ و ٢٦٢.
[٨] خزانة الأدب : ٥ / ٤٢٦ .
[٩] المصدر السابق : ٥ / ٤٢٧ .

ن هذا علم أن آ ن ه ام قل في (الـ غ ي) عن الكوفيين زعمهم أنها إذا خففت لا تعمل شيئاً ، وهذا غير صحيح ، وتحرير المقام أن آ ها إذا ان ظاهراً لم ع ل[١].

وروى ع هم (فراقك) ـ دل (طلاقك) ، ف عل الـ طاب للـ ذ ر ، وهذا ا ـئ ـن عدم اطلاعهم على البيت الثاني[٢] ، وهو :

عَـا رُ تـزويجٌ عَلِيـه شـهادةُ وَ لارُ ـنْ عَـدِ الـ ـارِ عتيـقُ

فالبيت خطاب لزو ه في طلا ها الطلاق ، و (يوم الر اء) أراد قـ ل إ ام عقد الـ اح، بدليل البيت الثاني[٣].

والبيتان مما أنشده الفراء في معانيه ولم يعزهما لأحد[٤].

وال ألة ذا ها مسألة تخفيف (أنْ) – اقش آ ن عقيل مجيء خبر (أنْ) جملة فعلية ، وذكرنا ا قاً أن خبرها يجي لة ـ واء لـ ت آسمية أم فعلية ، قال لـ ن عقيل : إذا ـاء رها لة اسمية ، أو فعليه فعلها غير متصرف – ا د - ، أو رفاً للدعاء لم تحتج الى فاصل بينها وبين (أنْ) ، ف ال الاسمية قولنا : (علـ تُ أنْ زيدُ ـقا م) ، ويفصل بينهما بحرف النفي إذا قـ د الـ في، ـ و قوله عالى: ﴿وَأَن لاَّ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [٥] ، والفعلية فعلها غير ـرف في قوله عالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴾ [٦] ، والفعلية فعلها متصرف للدعاء في قوله عالى ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [٧] ، فإن لم يكن للدعاء ففيها خلاف ، فذكر قوم أنه يجب الفصل بينهما إلا قليلاً ، وذهب آخر ون و ـ هم الـ ـ ف للى ـ واز الف ل ور ه ، والأ ن الف ل ، والف ل أ د أربعة أ ور هي : قد ، وحرف التنفيس (السين) و (وف) ، وال في ، ولو[٨].

وا هد آ ن عقيل للفصل بين (أن) و رها رف ال فيس (وف) يقول الشاعر :

وَأَعْلَـمْ فَعِلْـمُ الـمَـرْءِ يَنْفَعُـه أنْ سَـوْفَ يَـأْ ي كُـلُّ مَـا قُـدِرَ [٩].

---

[١] ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٤٧ . وخزانة الأدب : ٥ / ٤٢٧ .

[٢] ينظر : خزانة الأدب : ٥ / ٤٢٨ .

[٣] ينظر : المصدر السابق : ٥ / ٤٢٧ .

[٤] ينظر : المصدر السابق : ٥ / ٤٢٩ .

[٥] سورة هود : آية ١٤ .

[٦] سورة النجم : آية ٣٩ .

[٧] سورة النور : آية ٩ .

[٨] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٧٨ – ١٧٩ .

[٩] البيت غير معزو لقائل ، وهو من البحر الكامل ، وهو بـ لا نسبة في : الدرر اللوامع : ١ / ١٢٥ . وشرح شواهد المغني : ٢ / ٨٢٨ . ومعاهد التنصيص : ١ / ٣٧٧ . والمقاصد النحوية : ٢ / ٣١٣ . وينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ١٤٣ . والمعجم المفصل : ٣ / ١٠٧ .

وـ وطن الـاهد في قوله (أن سوف يأتي)حيث فصل بين أنْ و رها للذي هو لة فعليه فعلها متصرف وليس بدعاء بحرف التنفيس (ـ وف) [١] ، وفي هذا الف ـ ل أقوال : ((قال قال قوم إنه واجب بينهما ليكون الفاصل كالعوض عن المحذوف وهو آ ـ ها ـع إـ دى النونين أو لئلا تلتبس بالمصدرية ، وقال قوم منهم المصنف إن الفصل حسن لما ذكر ولا يترك الفاصل على كلا القولين إلا في ضرورة لا في نثر ما لم يكن هناك فارق آخر غير الف ـ ل كوقوع أن بعد العلم أو رفع المضارع بعدها مع وقوعها بعد الظن فيترك الفاصل نحو :عل ت أنْ زيدٌ قا مٌ، و ـ و :ظـ تُ أنْ يقومَ زيدٌ ، وتقييد الفصل كون الجملة فعلية الخ للاحتراز عما إذا ا ت الـ لة آسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء فلا تحتاج الى فاصل لأن هذه الجمل لا تقع عد أن الا ة لا ارع)) [٢].

وهو ن الـ واهد الـي اء دها آ ن هشام في كتبه ، فذكره في موضعين ، ـان الـ و ـع الأول في (الـ غـي) ، ولكنه استشهد به على مسألة أخرى غير التي استشهد لها لـ ن عقيل ، فاستشهد بالبيت بلفظه المتقدم على الأمور التي تميز الجملة المعترضة من الحالية ، وكان أحد هذه الأمور المستشهد لها بالبيت المتقدم هو (واز اق را ها الفاء) [٣].

أ ا الـ و ع الـا ي الذي ا هد البيت له كان في (ح ذور الذهب) إذ اعتمده دليلاً على الـ ألة الـي اء لأ لها في ح آ ن عقيل من وجوب كون خبر أنْ) جملة أسمية وفعلية دعائية سواء كان بخير أو بشر ، أو كون فعلها جامداً ، فلا إشكال في الفصل ، وإن ـان متصرفاً لغير الدعاء فمفصولاً بأحد أمور، كان أحدها : الف ـ ل حرف التنفيس (السين وسوف) وا هدـ (وف) بالبيت الآ ف[٤]. إلا أ ه طرق الى هذه المسألة في (أو ـح الـ ـالك) [٥]، و [٥]، و (ـ ح قطر الـ دى) [٦] ، لكنه لم يستشهد لها بالبيت المذكور ، وا فى ـذ ر الفا ـ ل الفاصل بحرف التنفيس (السين) . وا عه في الا ـ هاد لا ـ ألة الـ طرو ـة الأـ وي في (ر ه) وروى البيت دليلاً على الفصل بين (إن) و رها رف الـ نفيس (وف) [٧].

وا هد آ ن عقيل لما جاء من غير فاصل على الرغم من كون جملة الخبر جملة فعلية فعلها متصرف ليس للدعاء[٨]، قول الـ اعر :

---

[١] ينظر : شرح الجرجاوي : ٧٩ . وفتح الجليل :٧٩ .
[٢] المصدر السابق : الصفحة السابقة .
[٣] مغني اللبيب : ٢ / ٥٢٠ .
[٤] شرح شذور الذهب : ٣٦٤ – ٣٦٦ .
[٥] ينظر : أوضح المسالك : ١ / ٢٦٦ – ٢٦٧ .
[٦] ينظر : شرح قطر الندى : ١٧٧ – ١٧٨ .
[٧] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٣٢١ – ٣٢٢ . وينظر : حاشية الصبان : ١ / ٤٥٥ .
[٨] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٧٩ .

عَلِمُوا أنْ يؤمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظُمِ سُؤْلِ [١].

والشاهد فيه : قوله (أن يؤملُونَ) حيث جاءت (أن) مخففة من القيلة ، خبرها فعل مضارع متصرف ليس بدعاء من غير فصل ، وهو قليل ، والأكثر فيها الفصل[٢].

((والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون الى أنَّ (أنْ) الواقعة بعد (علم) غير مؤول بالظّن ـ ون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب الفراء ولَـ ن الانباري اللذين لا يريان للمخففة موضعاً يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها المؤلف للتفرقة ، فإنهما ينكران أن تكون (أنْ) في البيت مخففة من الثقيلة ، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصبه في هذا البيت)) [٣].

وهو من الشواهد التي اعتمدها المرادي دليلاً على عدم الفصل بين (أنْ) و رها لة فعلية غير دعائية، وعدّ عدم الفصل بالنادر ، وذلك بعد أن شرع في بيان كون خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة جملة اسمية أو فعلية ، وبين أن الفعلية التي فعلها ـ رف للدعاء ف ـ ولة أ د الأ ور الي ذ رت ا قًا[٤].

وا عه في ذلك لَـ ن هشام فذكره في موضعين من كتبه مستشهداً به على المسألة المطروحة ، فذكره في (أو ح ال الك) [٥]، وعده من النادر ، واكتفى بذكر صدر البيت (علِمُوا أنْ ...) ، و ذا اء في (ح قطر ال دى) [٦] ، إذ ذكر فيه انه رـ ايأتي بغير فصلٍ في الشعر ، وأورد بالبيت كاملاً ، وفي كلا الموضعين لم ينسه الى قائل .

ووافقهم في ذلك الأـ وي في (ـ ره) [٧] ، بعد أن بين استحقاق الفصل بين (أن) المخففة وخبرها فعلاً ليس للدعاء بأحد أمور الفصل ، فإن لم يأت فا ـ ل فجائز ، وذكر البيت المتقدم دليلاً على ذلك ، وكذا قال به السيوطي في (الهـ ع) [٨] ، وعدّ ذلك ـ ن الـ ادر في اوها من جميع ما ذكر من الفواصل ، ولم ينسبه الى قائل معين .

والمسألة الأخيرة التي استشهد لها أ ن عقيل في هذا الباب هي ((تخفيف كأنَّ)) ، قال لَـ ن عقيل فيها : إذا فت (أن) ، يبقى عملها وحينئذ يغلبُ عليها ما غلب على (أن) ـ ن

---

[١] البيت لا يعلم قائله ، من البحر الخفيف ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ٢٩٤ . والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٢٣٣ . وتخليص الشواهد : ص٣٨٣ . والمقاصد النحوية : ٢ / ٢٩٤ . ينظر : معجم شواهد العربية . ١ / ٣٢٤ . والمعجم المفصل : ٦ / ٣٩٩ .

[٢] ينظر : شرح الجرجاوي : ٨٠ . وفتح الجليل : ٧٩ – ٨٠ .

[٣] أوضح المسالك : ١ / ٢٦٧ (الهامش) . وينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٧٩ (الهامش) .

[٤] ينظر : الجنى الداني : ٢١٨ – ٢١٩ .

[٥] ينظر : أوضح المسالك : ١ / ٢٦٧ .

[٦] ينظر : شرح قطر الندى : ١٧٨ .

[٧] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٣٢١ .

[٨] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٥١٦ .

شروط تتعلق بالخبر ، فينوى آ ـ ها وهو ضمير الـأن ، و رها لة أسمية لم تحتج الى فاصل بينها وبين (أن ، و : أنْ زيدٌ قا مٌ ، والتقدير أنه زيدٌ قا مٌ فا م (أنْ) ذوف وهو ضمير الشأن ، أو فعلية مصدرة بـ (لم) ، قوله عالى :(كَأَن لَّمْ تَغْنَ) [١] ، فـ درت الـ لة الجملة الفعلية بـ (لم) وهي في ل رفع ر ان ، وآ ها ضمير الشأن محذوف ، والتقدير : أنه لمْ غُن ، أو درة ـ (قد) ، قول الـ اعر[٢] :

* لَـــا تَـــزُلْ رِ َإِلَـــاوَـــأنْ قَـــدِ *

وتقديره : و أنُهُ قدْزالتْ ، والـ لة عدها ر ع ها ، إلا أنه قد يأتي آ ـ ها ظاهراً غير محذوف ، وهذا قليل ، واستشهد آ ن عقيل لذلك بقول الشاعر :

و َـــزْ ُـــرِق الـْـــر َـــأنْ ذْيَيْـــه ُسِّـــان [٣].

وموطن الشاهد فيه قوله (كأن ثدييه) حيث جيء باسم (ـأن) المخففة وهو قليل والكثير ذفه[٤].

وهو ن الـ واهد التي استشهد بها سيبويه ، جاء في الكتاب : ((وروى الخليل رحمه الله أن ناساً يقولون : إن بك زيد مأخوذ ، فقال : هذا على قوله إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز في الشعر ...

ووَْـــهُ ِـــرقُ الـْـــر َـــأنْ َـــذْياهُ ُسِّـــان

لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار)) [٥].

وقال في و ـع آ ـر ـن الـ ـاب : ((وـد ا ـن ـق ـه ، أـه ـ ع ـن العرب ـن يقول : (إن عـ ر ل طلاق) ، وأهل المدينة يقرؤن : (وإن كلاً لما ليوفينهم ربك إعـالهم) يخففون وينصبون ، كما قالو ا :

* ـأنْ َذْيَيَه ُسِّان *

---

[١] سورة يونس : آية ٢٤ .

[٢] البيت للنابغة الذبياني ، من البحر الكامل ، وفيه شاهدان : أولهما : دخول تنوين الترنم على الحرف، والثاني : والثاني : وهو موضع الاستشهاد : تخفيف (كأن) ومجيء أسمها ضمير الشأن ، والفصل بينها وبين خبرها بـ (قد) ، لأن الكلام مثبت .

[٣] البيت مجهول القائل ، وهو من بحر الهزج ، وهو بلا نسبة في : أمالي ابن الشجوي : ١ / ٢٣٧ . شرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ٣٠٥ . وشرح التصريح : ١ / ١٣٤ . ولسان العرب : ١٣ : ٣٠ و ٣٢ (أنن) . ينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ٤١١ . والمعجم المفصل : ٨ / ١٧٨ .

[٤] ينظر : شرح الجرجاوي : ٨١ . وفتح الجليل : ٨٠ .

[٥] الكتاب : ٢ / ١٣٤ ـ ١٣٥ .

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغيَّر عمله ، كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حين حُذف . وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمُّوا إليها ما)) [١].

ووافقه في ذلك أبو الفراج في (الأصول) : برواية الرفع (ثدياه) ولفظة ((وجه)) في الشطر الأول ، معللاً ذلك بما جاء به سيبويه[٢].

إلاأن ابن جني أورده برواية النصب بتشبيه (أن)- (أن) المخففة ، بـ (ما) المصدرية لفظة (وجه) دلالة على (درر) [٣].

وتابع الزمخشري سيبويه وابن السراج في روايتهما على الرفع (ثدياه) بتخفيف (أنْ) ، وإبطال عملها، وكذلك جاء بالشطر الأول برواية (وجرِ) [٤].

وأورد الأنباري الشاهد بالنصب إذ عدها الرواية المشهورة للبيت ، وأنه لم يجوز رواية الرفع ، وبهذا قد خالف سيبويه ومن وافقه في رواية الرفع[٥].

أما ابن يعيش فقد نقل رواية سيبويه على الوجه الآتي : (و ـ ر) ـ دل (وجه) المباقة[٦].

وأورد أبو فلاح البيت برواية الرفع ، وذهب في إعمال (أن) المخففة في الظاهر على قولين : أحدهما : هو إعمالها في الظاهر ، وهذا قول بعضهم ،والآخر: عدم إعمالها وهو الأظهر[٧] والشاهد لقوله :

وجرٌ يُخرِقُ اللونَ ـــــــ أنْ ثَدْياهُ قَمْـــــان

قال : ((والأصح أنها فيها ضمير الشَّأن ، والجملة بعدها ، لأن ذلك لازم (أن) المخففة وهي رابطة بها ونائب الفاعل فيه ، وأما من زعم أنها غير مركبة، فإذا لم يعمل في الظاهر لم يكن فيها ضمير لها هي لغاة لفظاً وخطاً))[٨].

وابعه في قوله بالإلغاء الفراديإذ ذكر أنها منهم من أطلق عليها (إنها لغاة ، وقد فسر أبو علي الإلغاء الذكور ، فقال : ومعنى الإلغاء فيها معناه في (أنْ) المخففة . يعني أنها ونائب عاملة في اسم مضمر فسميت ملغاة ، إذ لم يظهر عملها ، لأن أكثرها في الغالب يأتي ،

---

[١] المصدر السابق : ٢ / ١٤٠ .
[٢] ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٤١ .
[٣] ينظر : المنصف : ٣ / ١٢٨ .
[٤] ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : ٣٩٨ .
[٥] ينظر : الأنصاف : ١ / ١٩٧ – ١٩٩ .
[٦] ينظر : شرح المفصل : ٨ / ٨٢ .
[٧] ينظر : المغني في النحو : ٣ / ٢٣٧ .
[٨] المصدر السابق : ٣ / ٢٣٨ . وينظر : خزانة الأدب : ١٠ / ٣٩٢ .

ا م أنْ) . وقد ورد لفوظاً ه))[1] ، واستشهد بعجز البيت المتقدم برواية النصب (ثدييه) . (ثدييه) .

وا ـهد لـ ن هشام في كتبه بهذا البيت برواية الرفع (ثدياه) وعد ه جارياً على الكثير الغلاب، وا فى في (أو ـح ال ـالك) و (ـح قطر الـدى) بذكر عجز البيت بلفظة ال قدم[2]، إلا أنه ذكره كاملاً في (ح ذور الذهب) ، وبرواية (وو ٍ ... ثدياه)[3].

إلا إ ي و دت – و ا قدم –أن آ ن عقيل قد استشهد لذلك برواية النصب لا على رواية الرفع كما فعل سيبويه ومن تبعه .

إلا أن ـن ـع لـ ن عقيل من النحاة قد استشهد للمسألة برواية الرفع لا النصب ومنهم الأشمولي برواية (و ـدر ... ثدياهُ) ، إلا أـه ذـر أـه روي ال ـب (ـأنْ ثدييه) على الإع ال[4].

وذ ر السيوطي أقوالاً ثلاثة في إعـال (أنْ) ال فة : الأول : المنع وهو قول الكوفيين ، وال اني : ال واز طلقاً في ال ر والظاهر قوله :

ـــــأنْ ـَدْيَيْـــــه ُقَـــــان

وال الث : واز الع ل في ال ر الظاهر ، قوله :

ـــأنْ ـَـــــدْياهُ ُقّـــــان فـــــي روايـــــة الرفـــــع[5].

وروى البغدادي البيت برواية النصب :

و ـــــدر ُ ـــــرق ال ـــــر ـــــأنْ ثدييـــــهِ ُقَـــــان[6].

وأورد قـول لـ ن الـ ري فـي أماليـه ، جـاء فـي الخزانـة : ((قال لـ ن الـ ري في (أماليه) : وقد ذف ال اعر وأ لها في الأـم الظاهر في قوله : و ـدر ـرق الـ ر لـ ج. وأ ـد ع ـهم (ثدياه) رفعاً على الاـداء ، و (قان) الـ ر ، وال لة ـن الـ ـدأ وال ـر رها ، وآ ها محذوف ، فالتقدير : كأنه ثدياهُ قان))[7].

إلا أنـه تعجـب مـن قـولي العينـي ولـ ن الأنبـاري فـي روايتهمـا للنصـب ، إذ قـال : ((والعجب من العيني في قوله :الاستشهاد فيه على تخفيف كأنْ والغاء ع لها وـذف آـ ها ،

---

[1] الجنى الداني : ص٥٧٥ . وينظر : خزانة الأدب : ١٠ / ٣٩٤ .
[2] ينظر : أوضح المسالك : ١ / ٢٧١ . وشرح قطر الندى : ص١٨١ .
[3] ينظر : شرح شذور الذهب : ص٣٦٩ .
[4] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٣٢٤ .
[5] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٥١٦ – ٥١٧ .
[6] خزانة الأدب : ١٠ / ٣٩٨ .
[7] المصدر السابق : الصفحة السابقة .

ووقوع رها لة . وا ـلة : أنّه ، والضمير للوجه أو النحر أو للشأن ، وأعجب منه إنكار لـ نالأنباري رواية الرفع فيه ، مع أن سيبويه لم يرو غيرها .وكذا الزمخشري لم يرو (في الـ ف ل) وغيرها))[1].

وأورد الـ ـان قول الدماميني في شاهد البيت ، إذ قال : ((على أن الدماميني قال : ((لا يظهر لي تعين كون الاسم في الشاهد الأول[2] ضمير الشأن إذ يجوز أن يكون ضميراً عائداً الى المتقدم الذكر ، أي كأن النحر ثدياه حقان))[3].

و ن الـ لا ظ أن يء الـ اهد ألفاظٍ وروايات مختلفة مدعاة لتأويلات نحوية متعددة ، فمنهم من ذكر البيت على رواية :

و ـ درِ ُ ـ رق الـ ـر ـــــ أنْ ديـــــه ُقُـــان وهي رواية الشارح

وأخرى برواية : وو هٌ ُ رقُ الـ ـر كأنْ ثدياهُ حُقانِ

ورواية : و ـرِ ُ رق الـ ـون كأنْ ثدياهُ حُقانِ

ورواية : وو ٍ ُ رق الـ ـون ـ أنْثدياهُ حُقانِ

ورواية : و درِ ُ رق الـ ـرِ كأنْ ثدياهُ حُقانِ

فيروى (ـدر) أو (وـه) أو (ـر) ـرق (الـ ـون) أو (الـ ـر) ـالرفع والـ ـر ، فـ ن رفعه جعله مرفوعاً بالابتداء وخبره محذوف ، أي : ولها ـدر ، أو : ولها وـهٌ ، أو :ولها ـرٌ ، فتكون الواو حينئذ استئنافية أو عاطفية ، وسوغ تخصيصه بالوصف .

أما من جره فعلى أن (الـ واو) واورُب ، و(ـدر) أو (وـه) أو (ـر) ـدأ رفوع الـ ة ع ـن ظهورها الـ غال الـ ـل ـرة ـرف الـ ـر الزائد ، أي : ورب ـدر ، فـ ذفت رب وقي ع لها فـ در رور بها لفظاً مرفوع تقديراً .

فمن رواه (ووـه) فلا د له من تقدير مضاف في ثدياه ، أي : ثديا صاحبه، ومن رواه (و در) فهذا لا تقدير له .

قيل : والأكثر والأشهر رواية (و در) الـ ر ـ (واورُب ، وقيل : (و ـر) وهو ظاهر و ـر ـ (واورُب فلهذا ـرتْ (الوـه) وهذا على رواية الزمخشري كما تقدم ، والمعنى : ورب يلوح وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة والصغر ، أو وربَّ نحر يلوح وثدياه كحقين .

---

[1] المصدر السابق : ١٠ / ٤٠٠ .

[2] يقصد البيت برواية : وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

[3] حاشية الصبان : ١ / ٤٥٧ .

أ ا ن روى (ثدياه) الرفع ، فرفعه على الا ـداء ، و ـلة (ثدياه وحقان) ـن ال ـدأ وال ـرفي ـل ـر (أنْ) وآ ـها محذوف ، والتقدير : أ ـه – أي : ال ـال وال ـأن – ثدياه حقان ، والضمير يرجع للوجه أو النحر وللشأن .

وأ ـا ـن روى (ثدييه) ال ـب على أ ـه آ ـم (أنْ) المخففة ، وهذا قليل بالنظر الى ـذف آ ـها و ـيء رها ـلة ، والهاء في (ثدييه) للوجه أو للنحر بتقدير مضاف : أي : ثديي صاحبه .

وعلى هذا تكون رواية الرفع جارية على الكثير الغالب منه الى النصب .

خامساً : شواهد (لا) النافية للجنس

وهي ق م ن أق ام ال روف ال ا ة للا داء ، يقصد بها ((ال صيص على استغراق النفي للـ س ـه))[1] ، أي : نفيه عن جميع أفراد الجنس ، لا على سبيل الاحتمال . ونفي ال ـر عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده ، وهي ليست (لا) النافية العاملة عمل (ليس) – ال ـي ر ذ رها – ال ـي رفع الا ـم و ـب ال ـر، والتي يصح فيها نفي الواحد ، ونفي الجنس لا على سبيل التنصيص ، بل على سبيل الاحتمال ، نحو : (لا ر ـل قا ـاً) ، إذ يحتمل ال عنى : نفي وجود رجل ، وقد يفهم وجود رجلين أو أكثر ، وعليه فيـ وز قولـا في (لا) النافية العاملة ع ل (ليس) : (لا ر لٌ قا اً ل ر لان) ، ولا يجوز قولنا في (لا) النافية للجنس : (لا ر لَ قا مٌ ل ر لان) ، على ما تقدم ذكره ، وتسمى أيضاً بـ (لا) ال رة إ افة الدال الى ا دلول ، ل رة المتكلم وتنزيه الجنس عن الاتصاف بالخبر . وهي عا ـلة عـ ل (إن) وأ واتها[2]، ـب المبتدأ ويسمى آ ـها ، وترفع الخبر ويسمى خبرها ، ويشترط في عملها : أن يكون ا ـها وخبرها نكرتين ، فلا تعمل في المعرفة ، والذي ورد معرفة فمؤول ر ة ، قولهم : (قضيةٌ ولا أ ـا َ ن لها) ، وتقدير الكلام: ولا ى هذا الا م لها – على تأويل آ ن عقيل – أو على تقدير : ولا ل أي ال ن لها، فـ (ل) ا ة وغلة في الإبهام لا عرف الإ افة ، أو على تقدير : عل (أ ا ـن) ا ـم ـ س و أ ـه قال : ولا فيصل لها ، ولا يجوز الفصل بينها وبين ا ـها فا ـل ، فـإن ف ـل َطُـل ع لهـا، وـه قولـه عـالى :(لاَ فِيهَـا غَوْلٌ) [3] ، وأن لايدخل عليها حرف جر ، فإذا دخل ألغي عملها[1]

---

[1] شرح ابن عقيل : ٢ / ٣ .

[2] يسميها سيبويه : (لا) العاملة عمل (إن) ، ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٧٤ . وكذلك ابن هشام ينظر : أوضح المسالك : ١ / ٣٧٤ .

[3] سورة الصافات : آية ٤٧ .

شواهد (لا) النافية للجنس مجهولة القائل عند ابن عقيل :

١ شهد ابن عقيل في شرحه على الألفية في باب (لا) النافية للجنس بقول الشاعر :

أَلَا رُبَّ خَيْرٍ وَابْنِ لَكْنِزٍ وَابْنِ مَا ... وَأَنْتَ بِخَيْرٍ نَهْدَهُ هَرِمُ[٢].

على سألة دخول (همزة) الاستفهام على (لا) النافية للجنس ، فذكر ابن عقيل أنَّ همزة الاستفهام إذا أدخلت على (لا) النافية للجنس ، لم يتغير حكم عملها، فيبقى ما كان لها من العمل ، وسائر أحكامها ، فيكون حكمها كحكمها قبل دخولها، نحو : (أَلَا رَجُلَ قَائِمٌ) ؟ ، وأَلَا طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرٌ ؟) ، كما أن سائر معطوف ولا سفة وجواز الإلغاء عند دخولها لا يتغير، وإذا قُصد بها الاستفهام عن النفي ، وقولنا : أَلَا رَجُلَ قَائِمٌ ؟ ، أو إذا قصد بها التوبيخ نحو : أَلَا رَجُلَ وَيْحَ نَفْسِهِ ؟، ومثله قول الشاعر أعلاه[٣].

وموطن الشاهد فيه قوله : (أَلَا رَاعِ وَاءَ) حيث وقعت (لا) النافية للجنس بعد (همزة) الاستفهام التوبيخي وبقيت على ما كان لها من العمل قبل دخولها[٤].

وهو من الشواهد التي استدل بها ابن مالك في باب (حروف التخصيص) ، في حديثه عن الحرف (ألا) ، واستشهد بلفظ البيت المتقدم على مجيء الحرف (ألا) للتحضير[٥]. وبهذا قد خالف الأئمة التي استشهد لها ابن عقيل في شرحه على الألفية .

واستشهد لبعض هشام في الجامع في الشاهد السابق على (ألا) الاستفتاحية الهمزة المفتوحة ، والتي قصد بها التنبيه[٦].

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٧٤ – ٢٧٦ . وشرح اللمع (جامع العلوم) : ١ / ٢٨٣ ، والمغني في النحو : ٣ / ٢٤٢ و ٢٦٠ . وشرح عمدة الحافظ : ٢٥٤ – ٢٥٥ . ومغني اللبيب : ١ / ٣١٣ . وأوضح المسالك : ١ / ٣٧٤ – ٣٧٥ . وشرح قطر الندى : ١٨٨ – ١٨٩ . وشرح ابن عقيل : ٢/ ٣ . وشرح الأشموني : ١ / ٣٢٨ . وهمع الهوامع : ١ / ٥٢٢ – ٥٢٣ . وحاشية الصبان : ٢ / ٣ – ٤ . والنحو الوافي : ١ / ٥٥٨ وما بعدها .

(٢) البيت لا يعرف قائله ، من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ٣٦٠ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٢٥٤ . وتخليص الشواهد : ٤١٤ . والدرر اللوامع: ١ / ١٢٨ . ينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ٣٤٧ – ٣٤٨ . والمعجم المفصل : ٧ / ١٧٠ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ١٠ ، وينظر : خزانة الأدب : ٤ / ٦٩ .

(٤) ينظر : شرح الجرجاوي : ٨٤ . وفتح الجليل : ٨٤ .

(٥) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٣١٩ .

(٦) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٩٦ .

وفي و ـع آ ـر ـلـه – ـفي (أو ـح ا ـلك) – يستشـهد بالبيت علـى المسألة التـي ا هد لها ا ن عقيل ، فذكر أنه لا يتغير حكم عمل (لا) عـد د ـول (هـ زة) الا ـ فهام عليها ، وهنا أتى البيت ويراد به التبويخ، و هو الغالب فيها[١].

وتابعه كذلك الأشموني في المسألة المذكورة وشاهدها ، فذكر أن أكثر ما يكون إذا قصد الا فهام معها التوبيخ والإنكار[٢]، والسيوطي في (الهـ ع)[٣]، إلا أنه اكتفى بذكر صدر البيت البيت للاستشهاد للمسألة .

ولهـ زة الا ـ فهام الدا ـلة على (لا) النافية للجنس معان أخر ، غير معنى الا ـ فهام الوبيخي والإنكاري ، استشهد لـ ن عقيل لمعنى آخر للهمزة في شرحه على الألفية إذ استشهد قول ا اعر :

ألا عُ ـْ روَ ـلى ُ ـْ َطاعٌ رُ وعُـهُ بَـر ْأَبَ مَـا أثـأتْ يَـدُ الغَفَـلاَتِ [٤].

على ـيء الا ـ فهام لا ـي ، قال : ((إذا ُ ـد ـألا ا ـي : فـذهب الـازي أ ها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ، وعليه يتمشَّى إطلاق المصنف ، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عملها في الاسم ، ولا يجوز إلغاؤُها ، ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء . و ن ا ـع الها لا ـي قولهم : ألا اءَ اءً ارداً))[٥] ، و ه قول ا اعر ا قدم .

والشاهد في هذا البيت هو ألا عـرَ) حيث أتى بالا ـ فهام ـع (لا) للتمني ، وهو كثير في كلام العرب ، والدليل على كون (ألا) للتمني في هذا البيت نصب الفعل المضارع بعد (فاء) السببية في جوابه[٦].

قال ا ن ا ك : ويأتي حرف التخصيص (ألا) مقتضياً للتمني ، ومنه قول الشاعر :

ألاَ عُمرَ وَ لَى مُستطاعٌ رُجُوعُهُ فَيرأبَ ما أثأتْ يَدُ الغَفَلاَتِ [٧].

---

(١) ينظر : أوضح المسالك : ١ / ٢٩٢ .
(٢) ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٣٤٢ . وحاشية الصبان : ٢ / ٢٠ .
(٣) ينظر : همع الهوامع : ١ / ٥٣٢ .
(٤) البيت مجهول القائل ، من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٣٦١/٢ و ٣ / ١٢٦ . والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٢٤٥ . وتخليص الشواهد : ص٤١٥ ، ينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ٧٣ – ٧٤ . والمعجم المفصل : ١ / ٥٣٤ – ٥٣٥ .
(٥) شرح ابن عقيل : ٢ / ١١ .
(٦) ينظر : شرح الجرجاوي : ٨٥ . وفتح الجليل : ٨٥ .
(٧) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٣١٨ .

واعـد الـرادي الـشاهد (ألا عـرَ ...) البيت ، دليلاً على أن (ألا) قد ـون ـن كلمتين همزة الاـ فهام و (لا) النافية ، وحينئذ لا تعدُّ حرفاً واحداً ، بل حرفين ، وهذا يكون في لاـة عاني : أولها : أن يقصد بها مجرد الاـ فهام عن النفي ، ـو : ألا رـلَفي للدارِ ؟ وثانيها : أن يقصد بها التبويخ ومنه قول حسان (ألا طعانَ ، ألا فرـان ...) ، والـها : أن يقصد بها التمني ، ومنه البيت المستشهد به أعلاه ، قال : ((فـ (ألا)في الـ واـ ع الـلا ة ر ة بغير إشكال ، ولا باقية على حكمها الذي لها قبل دخول الهمزة، وذلك ـي الاـ م عها ، وذلك واـ ح)) [1].

واـ هد آ ن هشام بالبيت بلفظة المتقدم على مجيء (ألا) الـ فـو ة الهـ زة الـ ففة على ة أو ه ، و ها أن ون للـ ي ، فـ ب (يُرأبَ)لأـه واب نـ ة رن الفاء[2].

واـ هد ه في و ع آ ر على اـ ة ام الـ لة على صغرى وكبرى ، فذكر أنه يتعين في البيت ((تقدير (ر وعه) دأ و(طاع) خبره ، والجملة في محل نصب على أنها صفة، لا في ل رفع على أـها ـر ، لأن (ألا) التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لفظاً وتقديراً ، فإذا قيل : (ألا ـاء)ان ذلك لاـ ؤلفاً ـن ـرفٍ وملمٍ ، وإنما تم الكلام بذلك حملاً على معناه وهو: ا ـ اءً . وكذلك يمتنع تقدير (طاع) رًا و(ر وعه) فاعلاً لما ذكرنا ، ويمـ ع أيضاً تقدير : (طاع) صفة على المحل، أو تقدير : (ـ طاع ر وعه) لـة في وـع رفع على أـها فة على الـ ـل، إـراءـ (ألا) ـرى (ليت)في اـ ـاع راعاة ـل آـ ـها . وهذا أيضاً قول سيبويه في الوجهين ، وخالفه في المسألتين المازني والمبرد)) [3].

وذكره في موضع لاث له و ـفه دـول الهـ زة على (لا) النافية التي يراد وبها التمني اـه كثير ، وذكر في توضيح للمسألة من خلافات كما تقدم آ فا[4].

واـعه في ذلك الأـ وي في (ـر ه) [5]، والسيوطي في (الهـ ع) وذكر ما ذكره ـن تقدمه من خلافات في هذه المسألة ، إلاَّ أنه أورد أوجه الاـ لاف بين الطرفين في المعنى ، واـ ـهد له قول الـشاعر : ألا عُـْرَ ... البيت) ، إذ قال : ((والفرق بين المذهبين[6] ـن جهة المعنى أن الـ ي واقع على أـ م لا على الأول، وعلى الـ ر على الـ اني ، ـن ـواهدها : ألا ع رَ ولى طاعٌ .....)) [7].و ذلك الـ ان في حاشيته [8].

---

[1] الجنى الداني : ٦٥ .
[2] ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٩٧ . وينظر : خزانة الأدب : ٤ / ٧٠ .
[3] المصدر السابق : ٢ / ٤٩٩ .
[4] ينظر : أوضح المسالك : ١ / ٢٩٣ .
[5] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٣٤٤ .
[6] مذهب سيبويه والخليل والجرمي ، ومذهب المبرد والمازني .
[7] همع الهوامع : ١ / ٥٣٢ .
[8] ينظر : حاشية الصبان : ٢ / ٢١ – ٢٢ .

أما الشاهد الثالث والأخير في هذا الباب ، كأن في مسألة (ـ ذف ـ ر (لا))، إذ ا ـ هد آ ن عقيل بقول الشاعر : وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مصْبُوحُ * [١]

على ال ـ ألة ، إذ قال : ((إذا دل دليل على خبر (لا) ال افية للجنس و ـ ب نفه عـد التميميين والطائيين، وكثر حذفه عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال هل ـ نْ رـ لَ قا مٌ ؟) فقول : (لا ر لَ) و ـ ذف ال ـ ر – وهو (قا م) – وجوباً عند التميميين والطائيين ، وجوازاً عند الحجازيين ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف و لاار و ـ رور ، ـ ا ـ ل ، أو ظرفاً أو ارًا أو مجروراً ، نحو أن يقال : (هل عـ دك ر ل ؟) أو (هل في الدار ر ل ؟) فقول : (لا ر ل) . فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع ، ـ و قوله (صلى الله عليه وآله و لم): (لا أحد أغير من الله) وقول ال اعر :

وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مصْبُوحُ *[٢].

وعلى هذا أ ـ ار ال ـ ف قوله : (إذا ال ـ راد ـ ع ـ قوطه ظهر) وا ـ رز هذا ـ ا لا يظهر المراد مع سقوطه فإنه لا يجوز حينئذٍ الحذف كما تقدم)) [٣].

وشاهده قوله (وحُ) حيث ذكر فيه خبر (لا) النافية للجنس ، إذ لا يجوز نفه لعدم ما يدل عليه ولذا وجب ذكره[٤].

وذكر سيبويه جواز حذف خبر (لا) ، و اء في ال اب : ((و ذلك إن لم عل الكَ رًا ولم تفصل بينهما ، و يئت (لك) . عد أن أن ـ ر لًا وزلًا إ ـ ارك إذا قلت : (لا رـ لَ) . و(لا ـ أس)، وإنْ أظهرتَ ف ـ نْ .ـ م قول (لك) لتبين المنفي عـه ، ورـا ر ها استغناء بعلم المخاطب ، وقد تذكرها توكيداً وإن علم من تعني . فكما قبح أن تفصل بين ال اف والا م ال اف إليه قبح أن تفصل بين لك وبين المنفي الذي قبله ؛ لأن المنفي الذي قله إذا عله أ ه آسم لم يفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء ، قُبح فيه ما قُبح في الاسم ال اف الى آسم لم تجعل بينه وبينه شيئاً ؛ لأن اللام كأنها ههنا لم تُذكر)) [٥].

---

[١] البيت غير معزو لقائل معين عند ابن عقيل ، وهو من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في : أمالي ابن الشجري : الشجري : ٢ / ٤١٢ وشرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ٣٦٨ . وتخليص الشواهد : ٤٢٢ . ولسان العرب : ٤ / ٤٥٢ (حرر) . وينسب لحاتم الطائي في ملحق ديوانه : ٢١٤ . وشرح أبيات سيبويه : ١ / ٥٧٣ . وينسب الى لأبي ذوئيب الهذلي في ملحق شرح أشعار الهذليين : ١٣٠٧ . وشرح شواهد الإيضاح : ٢٠٥ . و لرجل جاهلي من بني نبيت في المقاصد النحوية : ٢ / ٣٦٨ و ٣٦٩ . ينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ٨٥ . والمعجم المفصل : ٢ / ١١٣ .

[٢] صدر البيت على الرواية الصحيحة : * إلا اللقاح غدت ملقى أصرتها *

[٣] شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢ – ١٣ .

[٤] ينظر : شرح ا لجرجاوي : ٨٧ . ونسبه لرجل جاهلي من بني نبيت اجتمع هووحاتم والنابغة الذبياني عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها فقدمت حاتماً عليهما وتزوجته ، فأنشد هذا الرجل هذا الشعر ، ينظر : ٨٦ من الشرح . وينظر : فتح الجليل : ٨٧ . ونسبه لحاتم وقيل : لغيره . ينظر : ٨٦ .

[٥] الكتاب : ٢ / ٢٧٩ – ٢٨٠ .

إلا أنه في وضع آخر من الباب استشهد بالبيت (ولا كريم ...) على مسألة الفصل بين (لا) وبين اسمها) ، إذ بين أنه لا يفصل بينها وبين اسمها ، قال : ((وأعلم أنك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم فقد لم يحسن إلاَّ أن تعيد (لا) الثانية، لأنه معطوف ، والجواب : أذا عدك أم ذا ؟ ولم تعمل (لا) في هذا الموضع عمل (ليس) ؛ وذلك لأنهم حملوها ، إذا رفعت ، لها إذا نصبت ، لا تفصل لأنها ليست بفعل ... ولا يجوز : (لا فيها أحدٌ إلاَّ ضعيفاً) ، ولا يحسن : (لا فيك خير) ؛ فإن تكلمت به لم يكن إلاَّ رفعاً ، لأن (لا) لا تعمل إذا فُصل بينها وبين الاسم ، رافعة ، ولا تنصبه ، إذا ذكرت لك . فقول : (لا أحد أفضل منك) ، إذا حملته رفعاً وذلك : (لا أحد خير منك)، قال الشاعر :

ورَدَّ مُرَحِّزَ رُفْقاً قَرَنَّةً ولاَ كَريمَ مِنَ الوِلدانِ مصبُوحُ))[1].

وذهب فريق (الباب) – عدا الفراء – ومعه هارون – الى أن البيت لحاتم الطائي، وهو ملفق من بيتين في ديوانه ، وهما :

وردَّ مُزارُهم رِفقاً قُرَنَّةً في الرأسِ مِنها وفي الأشَلاء تَمليحُ

الإقْداحُ عَدتْ قُلقى أُزُرُها ولاَ كَريمَ مِنَ الوِلدانِ مَصبُوحُ[2].

واستدل الفراء في (الباب) في باب (كان عمله على الوضع) ، بالآية القرآنية وبالرواية الملفقة ، قال : ((فجاء على الوضع وهو هاهنا أن قول الله عز وجل : (مَا لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ)[3]. إن شئت كان (غيره)استثناء ، شئت كان نعتاً على الموضع ، وإنما وإنما كان هو الوجه ، لأن (من) زائدة لم تحدث في المعنى شيئاً ، فصار بها منفياً ، فمن ذلك قوله :

وردَّ مُزارُهم رِفقاً قُرَنَّةً ولا كَريمَ مِنَ الولدانِ مَصَبُوحُ))[4].

وذهب الزمخشري في حديثه عن خبر (لا) ، فذهب الى أن الحجازيين يحذفونه كثيراً ، فيقولون : (لا أهلَ) ، و(لا مالَ) ، و(لا بأس) ، وهي لغة الحجازيين عهادة وعاداها : لا إله في الوجود إلا الله . أما بنو تميم فلا يثبتونه في كلامهم أصلاً[5].

وأما الكوفيون : أن أهل الحجاز يقولون : لا رجل أفضل منك ، ولا أحد خير منك، ومنه قول الشاعر :

ولا كريمَ مِنَ الولدانِ مَصَبُوحُ[6].

---

[1] الكتاب : ٢ / ٢٩٨ – ٢٩٩ .

[2] ينظر : ديوانه حاتم الطائي : ص١٢٣ . والكتاب : ٢ / ٢٩٩ .

[3] سورة الأعراف : آية ٥٩ و ٦٥ و ٧٣ و ٨٣ ، وهود : آية ٥٠ و ٦١ و ٨٤ ، والمؤمنون : آية ٢٣ و٣٢ .

[4] المقتضب : ١ / ٢٧٧ .

[5] ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : ٥٢ .

[6] ينظر : المفصل ، المصدر السابق : ٥١ .

وبين فيه أنه (يحتمل أمرين : أ ـ دها : أن يترك فيه طائيته الى اللغة الحجازية ، والثاني : أن لا يجعل مصبوحاً خبراً ، ولكن الحملة على لفظ (لا) في ارتفاعه الحرف أيضاً ، لأن (لا) محذوف بها إن من حيث أنها نقيضتها ولازمه لأسماء لزومها)) [١].

ولعل الزركلي أصاب بذكره عجز البيت فقط حتى لا يقع في الغلط ، لكنه وقع فيه حين نسبه الى حاتم وتابعه في ذلك الإمام الطاهر الأزهري في (هـ) في استشهاده لمسألة (لا) ، إذ ذكر أنه يسقط الخبر عند الحجازيين جوازاً ولزوماً عند التميميين والطائيين ، إذ أوجد قرينة لذلك ، نحو قوله تعالى:(تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ) [٢]، وقوله :قَالُوا لاَ ضَيْرَ) [٣] ، فإن جهل المراد وجب ذكره عند الجميع ، ولا فرق بين الظرف وغيره . قال الشاعر :

وَرَدَّ شَازِرُهُمْ رِفَاقُ سَرَاةٍ ولاَ كَرِيمَ مِنَ الولْدانِ مَصْبُوحُ[٤].

أما الصبَّان فيرى أنه نوزع في نسبته الى حاتم الطائي ، وعجز البيت ملفق لديه من قبل الأشموني إلى صدر بيت آخر كما بينه العيني[٥].

سادساً : (ظنَّ) وأخواتها

هذا هو القسم الأخير من نواسخ الابتداء ، وهو (إن) وأخواتها ، وهي أفعال القلوب مقتضية مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، محولة المبتدأ الى مفعول أول، والخبر الى مفعول ثان ، ولا يمكن الاستغناء بمفعول واحد عن الآخر ، إذ لا دليل ذكرها ، لأن حذفها أما في الحالة ، فلا يستغنى عن المبتدأ والخبر –لأن حذفها أحالٌ رأيه – فذا هذا ، وقال سيبويه : ((وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقيناً أوشكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو . فإذا ذكرت (ظننت) ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه اليقين)) [٦] ، وعددها : أحد وعشرون فعلاً، وتقسم على قسمين :

---

[١] المصدر السابق : ٥٢ .
[٢] سورة سبأ : آية ٥١ .
[٣] سورة الشعراء : آية ٥٠ .
[٤] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٣٤٦ .
[٥] ينظر : حاشية الصبان : ٢ / ٢٤ – ٢٥ .
[٦] الكتاب : ١ / ٤٠ .

أ- دها : أفعال القلوب ، والثاني أفعال التحويل أو التصيير ، فأفعال القلوب سميت كذلك لاتصال معانيها بالقلب، كاليقين والشك والإنكار ، قال ٱبن هشام : ((إنما قيل لها ذلك لأن معانيها قائمة بالقلب))[١] ، وهي أربعة عشر فعلاً : ما دل على ظن في القلب وعددها ستة أفعال وهي زعمَ ، وعدَّ ، وحجَا ، وهَبْ ، وخالَ ، وجعلَ يدل على يقين وعددها خمسة أيضاً وهي : علم ، ودرى ، ووجد ، وألفى ، وتعلَّم ، ومنها ما استعمل في الآخرين – الظن واليقين – وعددها أربعة هي ظن ، وحسب ، ومال ، ورأى ، على أن ٱبن مالك جعل هذا الباب (حسب) وأخواتها[٢] ، أما أفعال التحويل أو التصيير فعددها ثمانية أفعال هي : صير، وأشار[٣] ، وجعل ، ووهب ، ورد ، وترك ، وتخذ ، واتخذ ، فيما عدها بعضهم سبعة[٤]، وهي وهي كسابقتها من النوع الأول تتعدى الى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر[٥].

شواهد (ظن) وأخواتها عند ٱبن عقيل في شرحه على الألفية :

استشهد ٱبن عقيل في هذا الباب على أفعال القلوب ، فاستشهد على الفعل(علم) وهو من أفعال اليقين[٦] ، بقول الشاعر :

عَلِمْتُكَ الخَازِلَ المَعْرُوفِ ؛ فاعَتْ إليكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوقِ والأَمَلِ [٧].

وشاهده قوله (علمتُكَ الخازلَ) فدل (علم) على معنى اليقين ، ونصبت مفعولين أ- دها : (الكاف) والآخر :(الخازل المعروف) ، ونصبها لمفعولين هو كثير فيها، وتجيء على (الظن) وهو قليل نحو(فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)[٨]، أي :ظننتموهن[١].

---

(١) أوضح المسالك : ١ / ٢٩٤ .
(٢) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٢٤٤ .
(٣) عدها السيوطي ضمن السبعة المذكورة ، فـ (صير) و (أصار) المنقولان من (صار) إحدى أخوات (كان) ، ، بالتشعيف والهمز ، ينظر : همع الهوامع : ١ / ٥٤٤ .
(٤) ومنهم ابن هشام والشارح – ابن عقيل – وغيرها من النحاة ، ينظر : أوضح المسالك : ١ / ٣١١ . شرح ابن ابن عقيل : ٢ / ١٩ .
(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٩ – ٤٠ و٢ / ٣٦٦ . وشرح عمدة الحافظ : ص٢٤٤ وما بعدها . وأوضح المسالك: المسالك: ١ / ٢٩٤ وما بعدها . وشرح ابن عقيل : ٢ / ١٣ وما بعدها . وشرح الشموني : ١ / ٣٤٩ . وهمع الهوامع : ١ / ٥٣٧ وما بعدها . وحاشية الصبان : ٢ / ٢٦ وما بعدها . والنحو الوافي : ٢ / ٥ وما بعدها .
(٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ١٤ .
(٧) البيت مجهول القائل ، وهو من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ٤١٦. والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٣٣٢ . وينظر: معجم شواهد العربية: ١ / ٣١٣ .
(٨) سورة الممتحنة : آية ١٠ .

ا هد ه الأ وي في (ر ه) على يء (عل ك) عى (تيقنت) ، وذ ر له قد أي (ع لت) عى (ظ ت) وهو قليل نحو فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)، أ ا إذا ل ت ن قولهم : (علم الر ل) إذا انشقت شفته العليا فهو (أعلم) فهي لازة[٢].

واستشهد أيضاً للفعل (درى) وهو من أفعال اليقين أيضاً[٣] ، قول الا ر :

دُرِيتَ الوَفِيَّهَلْلَكَ يَاعُرْوَ فَاغْتَبِط فَإِنَّ اغتِباطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ[٤].

موطن الشاهد فيه قوله : (دريت الوفي) حيث جاءت (درى) بمعنى العلم واليقين ، ونصبت مفعولين ، أحدهما : (الـاء) الي وقعت ل ب فاعل ، والـا ي : (الوفي) وهو قليل ، والكثير فيها تعديتها لواحد ـ (الـاء) ـ و : (دريت بكذا) ، ما لم تدخل عليها همزة النقل تعدت لآ ر ف ها والى و د الاء و :وَلاَ أَدْرَاكُم به)[٥] ، ((قال شيخ الإسلام ومحل ذلك إذا لم يدخل على ا فهاموإلا تتعدى الى ثلاثة مفاعيل))[٦].

وهو ن ال واهد الي اء دها ال اة دليلاً على مجيء (علم) بمعنى اليقين، ومنهم ـ ن هشام حيث ذكره في أغلب مؤلفاته إذ استشهد فيه على هذه المسألة في (أو ـ ح ال ـالك) ، إذ قال : ((والأكثر في هذا أن يتعدى بالباء ، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو : (ولا أدرا ـ م ـ ه)))[٧] ، إلا أ ـ ه ا فى ـ ذ ر صدره دون عجزهُرِيتَ الوَفِيَّ العهدُ يا عُرْوَ فأغ ط *[٨] ، كما استشهد به على ذات المسألة ذاكراً إياه كاملاً في (ـ ح ـ ذور الذهب)[٩]، و ذا ال ال في (ح قطر الدى)[١٠].

كما ذكره واستشهد به الأشموني في (ـ ر ه) ، وتابع سابقيه في شرحهم للمسألة ال ذ ورة[١١].

---

[١] ينظر : شرح الجرجاوي : ٨٧ . وفتح الجليل : ٨٧ .
[٢] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٣٥١ . وحاشية الصبان : ٢ / ٢٩ .
[٣] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٤ .
[٤] البيت غير منسوب لقائل معين ، من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : ٢ / ٣٧٣ . والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٢٤٧ . والدرر اللوامع : ١/ ١٣٢ . ينظر : معجم شواهد العربية : ١ / ١٠٣ . والمعجم المفصل : ٢ / ٣١٥ .
[٥] سورة يونس : آية ١٦ . ينظر : شرح الجرجاوي : ٨٨ . فتح الجليل : ٨٨ .
[٦] شرح الجرجاوي : ٨٨ .
[٧] أوضح المسالك : ١ / ٢٩٧ .
[٨] ينظر : المصدر السابق : ١ / ٢٩٦ .
[٩] ينظر : شرح شذور الذهب : ٤٦٦ .
[١٠] ينظر : شرح قطر الندى : ١٩٤ .
[١١] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٣٥٧ . وينظر : حاشية الصبان : ٢ / ٣٢ .

وكذا فعل السيوطي في (الهمع) في طرحه المسألة واستشهاده بالبيت ، وذكر أن لكن هو ن عد (درى) من أفعال اليقين وجاءت بمعنى (علم) ، وما هذا لفظ در البيت المتقدم ، وشرح تعديها لواحد بـ (الباء) ، ولتعديها لاثنين :لواحد فيها ، والباء (الباء)، كما أنه رأي أبي حيان في البيت (دريت الوفى ...) إذ قال : ((وقال أبو حيان :لم يعدها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين ولعلَّ البيت من باب التضمين ؛ ضُمِّن : دريت بمعنى علت . والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يُجعل أصلاً حتى يكثر ، ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين)) [1].

[1] همع الهوامع : ١/ ٥٤١ .

الـخـاتـمـة

بعد هذه الرحلة العلمية في بطون الكتب والمراجع يمكننا القول بأنني قد أ ت عن ا ب من الموضوع ، وسلطت الضوء على زاوية منه ، فموضوع الشواهد النحوية الشعرية المجهولة القائل يتسع لمجلد ضخم يتشعب فيه القول ويتصرف فيه الكلام .

أما أهم نتائج هذه الدراسة ، فيمكن إيجازها كالآتي :

١ – لم يكن أبن عقيل أول من احتج بالشواهد المجهولة القائل في شرحه فقد سبقه نحاة أمثال إمام ا ـاة – سيبويه – وا ـرد وأ ن ـي وأ ن فلاح وأ ن لك وأ ن هـام ، و ـذا ـن عه أ ـال السيوطي والأشموني والصبان وا غدادي .

٢ – إن ا هاد ابن عقيل الشواهد الشعرية المجهولة القائل في شرحه جاء للتمثيل والاستئناس بها ، لا لا لاص القواعد .

٣ -إنّ إيراده للشواهد المجهولة للتمثيل في شرحه ، ليس معناه أنه اعتمدها من غير دراية ودراسة ، ولذا درت عن نحوي ثقة يعتمد عليه ، ولذا قلت ه .

٤ – قد يورد أبن عقيل الشاهد على مسألة معينة في الشرح ، فيما يورده نحويون آ ـرون في ـألة آخرى غير التي احتج لها أبن عقيل بالشاهد .

٥ – الاختلاف في رواية البيت ، فقد يورد أبن عقيل رواية للبيت المستشهد به ، في حين يورده آخرون برواية تختلف عما رواه ، وهذا الاختلاف في الروايات جاء على نوعين :

الأول : ا ـ لاف بسيط لا يؤثر في الشاهد وموضعه في المسألة يتمثل في تغيير (ا ة) أو ى (رف) ، مما لا يؤثر في تغيير موطن الشاهد وحكمه في المسألة .

ا ـا ي : ا ـ لاف يؤثر في ـ وطن ا ـاهد و ـه النحوي ، متمثلاً في تغيير حركة إعراب الكلمات في الشاهد ، فمجيء الشاهد بروايات مختلفة مدعاة لتأويلات نحوية متعددة ، ولا سيما إذا كان جميع النحاة الذين رووا الشاهد نْ يوثق لهم .

هذه أهم ما توصلت إليه الدراسة . وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين

فهرست المظان والمصادر

* بعد القرآن الكريم :

١. الأزهية في علم الحروف : علي بن محمد الهروي (ت٤١٥هـ) ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، ط١ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

٢. أساس البلاغة : الإمام جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .

٣. أسرار العربية : عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد أبو بركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : د . فخر صالح قدارة ، ط١ ، دار الجيل – بيروت ، ١٩٩٥م .

٤. الأشباه والنظائر في النحو : الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : د عبد القادر الفاضلي ، ط١ ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٥. الأصول في النحو : أبو بكر السراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي ، ط١ ، طبعة العرفان – الصرف الأدب .

٦. أمالي الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط١ ، دار الجيل ، ١٣٨٢هـ .

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين – البصريين والكوفيين : الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، طبعة السعادة ، القاهرة – مصر ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .

٨. أوضح المسالك الى ألفية بن مالك : الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٦ ، دار الندوة الجديد ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٠م .

٩. البداية والنهاية : إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ) ، تحقيق : علي شيري ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ١٩٨٨م .

١٠. ـاج العـروس ـن ـواهر القـا ون : الإمـام اللغـوي السـيد محمـد مرتضـى الزبيـدي (ت١٢٠٥هـ) ، تحقيق : عبد العزيز مطر .

١١. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لُـن للك (ت٦٧٢هـ) ، قق وقدم له : ـد ا ـل رات ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت – ل ان ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

١٢. ال ـى للادا ي في ـروف ال عا ي : ال ـن ـن قا ـم الـرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : د . فخر الدين قبادة : محمد نديم فاضل ، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت – لـان ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

١٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية لُـن للك (ت١٢٠٦هـ) ، وعه ـح الشواهد للعيني ، تحقيق : محمود بن الجميل ، ط١ ، مكتبة الصفا ، ميدان الأزهر – القاهرة ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

١٤. زلة الأدب ولب لـاب لـان العرب : عـد القادر ـن عـر الغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح : عـد الـلام ـد هارون ، ط٤ ، طعة الـدي ، القاهرة – ـر ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

١٥. ال ا ص : أ و الفج ع ان ن ـي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : ـد علي ال ـار ، ط٢ ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت – ل ان .

١٦. ـر ـ اعة الإعراب : لُـو الف ح عـان ـن ـي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : ـد ـن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاته عامر ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – ل ان ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

١٧. ـح لُـن عقيل على ألفية لُـن للك : بهاء الدين عبد الله لُـن عقيل العقيلي الهمداني ال ـري (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط١، مكتبة الهداية ، بيروت – ل ان ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

١٨. ـح الأـ وي : أبو الحسن نور الدين على بن محمد بن عيسى (ت٩٠٠هـ)، قدم له وو ـع هوا ـه وفهار ـه : ـن ـد ، إـراف : د . أميل بديع يعقوب، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – ل ان ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

١٩. شرح الشيخ عبد المنعم عوض الجرجاوي (ت١١٩٥هـ) على ـ واهد لـ ن عقيل الألفية لـ ن لك ، والها ش : فتح الجليل بشرح شواهد لـ ن عقيل للعلامة الشيخ : ـ د قطة العدوي ، ط٢ ، ط عة طفى ال ا ي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٧م .

٢٠. شرح الرضي على الكافية : رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، ط٢ ، ـ ورات ا عة قاروس – ينغازي ، ١٩٩٦م .

٢١. ح ذور الذهب في عرفة لام العرب : عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أ ـ د ـ ن عـ د الله ـ ن هـ ام الأ ـ اري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : عـ د الغـ ي لادقر ، ط١ ، الشركة المنجدة للتوزيع – د ق ، ١٩٨٤م .

٢٢. ـ ح عـ دة الـ افظ وعدة اللأفظ : جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : عد ان عـ د الر ن الدوري ، ط١ ، ط عة العا ي – غداد ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٢٣. ـ ح قطر الـ دى وـ ل الـ ـ دى : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٦٧١هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، شركة آ ـ اء شريف الأذ ـ اري للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، د . ط .

٢٤. ح الل ع : الإ ام أ و القا م عـ د الوا ـ د ـ ن علي الأ ـ دي رهان العـ ري (ت٤٥٦هـ) ، تحقيق : د . فا ر فارس ، ط١ ، الكويت ، ١٠٤٥ – ١٩٨٤م .

٢٥. ح اللـ ع : ـ ا ع العلوم (ت٥٤٣هـ) ، دراسة وتحقيق : د . محمد خليل مراد الحربي ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية – غداد ، ٢٠٠٢م .

٢٦. ح الـ ف ل : الإمام موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) ، عنيت بطبعه ونشره : إدارة الطباعة المنيرية .

٢٧. ـ ح ا ـ ة الإعراب : النـاظم والشـارح أبـي محمـد القاسـم بـن علـي الحريـري البصـري (ت٥١٦هـ) ، تحقيق : د . فا ز فارس ، ط١ ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١هـ .

٢٨. ال ا ي في فقة اللغة و ن العرب في لا ها : أ و ال ن أ د ـن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : مصطفى الشويمي ، بيروت ، ١٩٦٣م .

٢٩. الفصول المفيدة في الواو المزيدة : صلاح الدين أبو سعيد خليل بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي ، تحقيق : د . ـن و ـى الـاعر ، ط١ ، دار البشير – عـان ، ١٩٩٠م .

٣٠. الـاب (كتاب سيبويه) : أـو ـر عـرو ـن عـان ـن قـر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق وـرح : عـد الـلام ـد هارون ، ط٤ ، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة – ـر ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٣١. اللاـات : حققه وعلق عليه : د . عـد الهادي الف ـلي ، ط١ ، دار القلم ، بيروت – ل ان ، ١٩٨٠م .

٣٢. الاـاب في علل الـ اء والإعراب : أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العـري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ط١ ، دار الفـر – د ـق ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٣٣. لـان العرب : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم لـن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ) ، دار ادر – بيروت .

٣٤. اللمع في العربية : أ و الفج عـان ـن ـي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : ـد الـؤ ن ، ط١ ، ط عة العا ي – غداد ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣٥. معجم شواهد العربية : عـد الـلام د هارون ، ط١ ، الـا ـر : ـة الـا ي ـر ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

٣٦. الـعـم الـفصل في شواهد اللغة العربية : د . أميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الـ ب العلمية ، بيروت – ل ان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٣٧. الـغـي في الـ ـو : الإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) ، تقديم وتحقيق وتعليق : د . عـد الرزاق عـد لار ن أـعد الـعدي ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية – غداد ، ١٩٩٩م .

٣٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، فقه وعلق عليه : د . مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني ، ط١ ، مطبعة أمير ، إيران – طهران ، ١٣٧٨هـ.

٣٩. المفصل في صنعة الإعراب : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ) ، تحقيق : د . علي بو ملحم ، ط١ ، مكتبة الهلال – بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٤٠. المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب – بيروت .

٤١. المقرب : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني – بغداد .

٤٢. المنصف : الإمام أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط١ ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .

٤٣. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : المسمى بقطر الندى وبل الصدى : عبد الله الأزهري (ت٨٣٨هـ) ، تحقيق : د . عبد الكريم مجاهد ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٩٩٦م .

٤٤. الوافي : عباس حسن ، ط١ ، الناشر : مكتبة المحمدي ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ .

٤٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ، ط١ ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة – مصر ، د . ت .

Abstract

After this trip in the wombs of scientific books and references, we can say that I have Beatify on the side of the subject, and shed light on the corner of it, and hope The issue of anonymous evidence grammatical poetic view room for a huge volume splits the word and the act of speech.

The most important results of this study, can be summarized as follows:

Was not the son of Aqeel first protested the trial anonymous view in his commentary was preceded by grammarians such as the Imam of grammarians - sebo - and the radiator and I'm taking and the son of a farmer and son of the owner and son of Hisham, as well as those who followed him, such as Suyuti and Ashmouni, SPI and Baghdadi, The use of Ibn Aqil evidence poetic anonymous view in his commentary came to represent and familiarity with them, not for martyrdom, as well as that stipulating the evidence of anonymous representation in his commentary, does not mean that he approved of the unfamiliar and Bunting, and therefore released from the Neu-confidence depends upon and, therefore, accepted it, and gave the son of Aqeel witness on a particular issue in the commentary, Nhoyen furnished with two more in a matter other than that protested her son Aqil witness. The difference in the novel the house, he cites Ibn Aqil novel cited by the House, while others documented in the novel differ from what was narrated, and this difference came in the novels of two types:

- a slight difference does not affect the witness and the position in question is to change (the word) or even (character), which does not affect the change in the home of the witness and wisdom in the matter.
- The difference in impact on the home of the witness and his grammar, represented by the change in the movement of express words of the witness, Fmjie witness accounts from a different cause for multiple interpretations of grammar, especially if all the grammarians who told the witness is credible to them.

Those are the main findings of the study. The last prayer is praise be to Allah, the Lord of the Worlds.